الديموجرافيا الاجتماعية

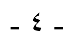
د. مهدى محمد القصاص
كلية الآداب – جامعة المنصورة

د. دينا السعيد أبوالعلا
كلية الآداب – جامعة المنصورة

مقدمة

يعد علم السكان demography واحداً من العلوم الاجتماعية التي تُعنى بقضايا المجتمع الإنساني ومشكلاته وتغيراته، ويختص بمسائل السكان وعوامل نموهم وتوازنهم النوعي والكمي، وتتأثر مفاهيمه وتعاريفه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، كما تختلف النظرة إليه وإلى الدراسات المنبثقة عنه باختلاف الفلسفات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أن مسارات علم السكان تأثرت أيضاً بتطور المعارف العلمية في المجالات المختلفة، وقد أطلق الباحثون الأوائل على علمهم صفات عدة، ومصطلحات كانت من أهمها الديموغرافية Demography : لفظ يوناني الأصل مؤلف من شقين هما: Demos ويعني الشعب أو السكان، وgraphs ويعني الوصف، وبهذا يصبح المعنى الحرفي الكلي لهذا المصطلح وصف السكان أو الدراسة الوصفية لهم .

وفى هذا نعرض للاطار النظرى لعلم السكان وكذلك عدد من الدراسات الميدانية عن سكان مصر والخاصة بالشباب .



الفصل الأول

نشأة علم اجتماع السكان

يعتبر عبدالرحمن بن خلدون من أوائل الذين تحدثوا عن مشكلة السكان، والعمران البشري في مفهومه الذي يعتيرأشبه ما يكون بعلم السكان اليوم ، وهو أول من ربط بين هنا العلم وعلوم التاريخ والجغرافيا والمناخ والاقتصاد. وقد ذكرأن النمو البشري يعتبر من أقوى العوامل المؤثرة قي مسيرة التاريخ ، وكان ذلك بمنزلة نقطة البداية لعلماء أوروبا في الاهتمام الانفجار–السكاني]بالسكانز وفي القرن التاسع عشرشهد العالم نشأة علم الديموغرافيا الحديث (علم السكان) على يد العالم الإنجليزي مالثوس , Malthusالذي نشرفي العام ١٧٩٨ كتابه الشهيرعن المشكلة السكانية، والفرنسي غليرد Guilord الذي عرف كلمة ديموغرافيا لأول مرة قي العام ١٨٥٥.[1]

وقد انتشر اصطلاح/ الانفجار–السكاني الانفجار السكاني ليعبر عن زيادة أعداد البشر بمعدلات كبيرة نتيجة ارتفاع نسب الزيادة الطبيعية مع مرور الزمن .والذي من أسبابه انخفاض نسبة الوفيات نتيجة تطور أساليب الوقاية من الأمراض والمحاقظة على الصحة العامة ، بينما بقيت نسبة المواليد ثابتة ، مما نسسبب قي ارتفاع نسب الزيادة الطبيعية التي هي الفارق بين نسبالولادات ونسب الوفيات .

وقبل الثورة العلمية والصناعية كانت هناك عوامل كثيرة تحد من الانفجار–السكاني]الزيادة السكانية منها الموارد الاقتصادية المحدودة ، وقلة معرفة الإنسان بطرق مقاومة الأمراض أو الوقاية منها ، مما جعل الأوبئة والمجاعات والحروب تهلك كثيرا من البشر. أما بعد الثورة الصناعية والعلمية ققد تبدلت الحال وانقلبت الأوضاع البشرية والاجتماعية، واكتشفت الأدوية التي حارب بها الإنسان الأوبئة فقضى عليها ، وازداد الوعي الصحي مما قلل نسبة الوفيات ، وانتشرت الميكنة الزراعية والصناعية فزاد الإنتاج في المجالين الزراعي والصناعي. كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل/ الانفجار–السكاني النمو السكاني على مستوى العالم. ولكن لوحظ انخفاض معدل/ الانفجار–السكاني]الزيادة السكانية في بعض الدول الغربية

[1] **بوابة موسوعة البيئة الإلكتروني، متي نشأ علم اجتماع السكان:**
http://www.bee2ah.com

فـي العقـود الأخيـرة مـن القـرن الماضـي ، ليقـل معـدل/   الانفجـار-السـكاني النمـو السكاني مرة أخرى ، يل إن بعض الدول ، كالسويد ولكسمبورغ وألمانيا ، شـهدت نموا سلبيا تراجعيا فاقت فيه معدلات الوفيات معدلات المواليد مما أدى إلى وجود صفر الانفجار-السكاني]النمو السكاني في يعض البلاد ، وإلى تراجع سكاني في بعضها الآخر. ولكن هذا الأمر اختلف كثيرا في الدول النامية التي شهدت زيادة

سكانية هائلة ، وزيادة السكان تؤدي إلى اتساع فجوة نقص الغذاء قي العالم، مما أصبح يهدد كثيرا من الانفجار-السكاني]سكان العالم بامراض سوء التغذية (أمراض سوء التغذية ناتجة عن نقص العناصر الغذائية حيث لا تتوافركميات كافية من عناصر الغذاء الرئيسية. مثل البروتين والفيتامينات والأملاح المعدنية)،وذلك كله يؤدي إلى الإصابة بكثيرمن الأمراض الناتجة عن نقص المناعة والإعاقة قي النمو والتخلف العقلي ....إلخ.

ولعل الانفجار السكاني سكان قارتي آسيا وأفريقيا هم أكثر الانفجار السكاني سكان مناطق العالم معاناة من قلة الغذاء ، فإذا ما أضفنا إليهم الانفجار-السكاني سكان معظم مناطق أمريكا الجنوبية يصبح أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع الانفجار-السكاني سكان العالم يعانون سوء التفذية ، وهي المناطق نفسها التي يزيد فيها معدل الانفجار-السكاني]النمو السكاني بأكثر من ضعف الانفجار-السكاني الزيادة السكانية في الدول المتقدمة. وسوف تستمر الفجوة قي الاتساع بين أولئك الذين يملكون الغذاء وبين المحرومين منه ، ولذا وجب العمل على إحداث تغييرات واسعة والبحث عن أفكار ثورية لزيادة الإنتاج الزراعي ،حتى تستطيع الدول النامية مسايرة الانفجار-السكاني الزيادة السكانية الهائلة.

علم السكان أو الدراسات السكانية أو الديمغرافيا هو فرع من علم الاجتماع، يقوم على دراسة علمية لخصائص السكان المتمثلة في الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والأعراق ومكونات النمو) الإنجاب والوفيات والهجرة- (ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل، وغير ذلك في

إحدى المناطق. تهدف الدراسات السكانية لمعرفة سبب امتلاك العائلات لعدد أطفالها، والأسباب المؤثرة على زيادة نسب الوفيات، وأسباب الهجرة والتوزع الجغرافي. وتلك المعرفة ضرورية لتحديد الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية.

لقد ظهر علم اجتماع السكان استجابة لحاجة ملحة إلى فهم وتفسير الظواهر السكانية ذاتها ، ودراساتها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية واختلف علم اجتماع السكان عن الديمواجرافيا والدراسات السكانية – الجغرافيا والاقتصاد – من حيث توقيت ظهوره ، حيث أن علم اجتماع السكان يعد علما حديثا نسبيا بالمقارنة بالاهتمام القديم للديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى بدراسة الظواهر السكانية ٠ واختلف كذلك من حيث طريقة تناوله للظواهر السكانية سواء المرتبط منها ببناء السكان مثل الحجم والتكوين والتوزيع أو الخاص بتغير السكان مثل النمو والزيادة والتضخم ٠ فعلم اجتماع السكان لا يميل إلى تجريد هذه الظواهر عن ارتباطها بغيرها من الظواهر وانما يبحث عن تفسير لهذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخري علي علاقة قوية بها أي ظواهر البناء الاجتماعي للمجتمع حيث يمثل السكان عنصرا هاما في هذا البناء ٠ وبالتالي ففهم ظواهر السكان علي نحو أفضل لن يتحقق إلا بإرجاعها الي بقية عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع.[١]

ولمزيد من التوضيح سوف نلقي الضوء علي بعض التعريفات الخاصة بعلم الديموجرافيا قبل الخوض في مناقشة العلاقة بين علم الاجتماع وعلم اجتماع السكان حتى يتضح مجال كل علم إلا انه من الصعب الفصل بين الدراسات السكانية الديموجرافية والدراسات السكانية الاجتماعية فصلا قاطعا خاصة بعد اتساع مجال الديموجرافيا في الآونة الأخيرة ، فأصبحت تهتم ليس فقط بالظواهر السكانية في حد ذاتها ولكن بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

---

[١] **المنتدي العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية :**
http://socio.montadarabi.com/t2515-topic

تعريف علم اجتماع السكان:

توجد الكثير من تعريفات علم الاجتماع، حيث عرفة العالم لويس هنري : على أنه: الدراسة الإحصائية للسكان او تطبيق الاحصاء على دراسة السكان .

وهناك تعريف (برون و سيليسنج) لعلم الاجتماع على أنه :

يعرف على انه هو ذلك العلم الذي يسعى الى اكتشاف البناء الاساسي للمجتمع الانساني والتعرف على القوى الرئيسيه التي تربط بين جماعاته أو تلك القوى التي تضعف العلاقه بين الجماعات وكذلك يهتم العلم بدراسة الظروف التي تعمل على استمرار أو تغير المجتمع .وهذا التعريف يشير الى نقطة مهمة جداً ان كل شي له بناء وله وظيفة . وأي نظام يعتمد على السكان (الافراد) لتقدم هذا النظام، ومجتمع بدون سكان لايطلق عليه اسم مجتمع وبالتالي يصبح السكان احد الموضوعات الجوهرية التي يهتم بها علم الاجتماع . لكي تكون هناك جماعه لابد من توفر الافراد وعندما تأتي الجماعه لابد من التنظيم فكل له دوره في هذه الجماعه والذي يؤدي الأدوار هم الافراد (السكان) وهؤلاء السكان لهم أدوار

ولتنفيذ هذا الدور لابد من العادات والقيم التي تحكم الافراد وتبيين الأدوار الخاصة بهم وهنا يقصد بالقيم والعادات (الثقافه) والثقافه لاتوجد بدون السكان وهي احد الموضوعات الرئيسيه لعلم الاجتماع .[١]

وقد عرف قاموس هيئة الأمم المتحدة علم السكان . الديموجرافيا بأنه : (الدراسات العلمية للسكان فيما يتعلق أساساً بحجمهم وبنائهم ونموهم) .

• وفي هذه الأيام تستعمل الكلمة عادة لتشير إلى دراسة الظواهر المتصلة بالمخلوقات البشرية مثل : (المواليد . الزواج . الوفيات . الهجرة) كما تتضمن دراسة الطرق الإحصائية والعلاقات القائمة بين السكان وكذلك العوامل التاريخية والاجتماعية المؤثرة في الحركات السكانية [١].

---

[١] **http://www.entsab.com/vb/showthread.php?t=7465**

[١] **http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=6892**

الديموجرافيا Demography

الديموجرافيا هي دراسة السكان من حيث الحجم والتركيب والتوزيع واسباب وهي ونتائج التغيرات في تلك الخصائص (Preston,1993: 594, McFalls)، ١٩٩٨:٢

بذلك تتكون من مجالين أساسيين إحداهما يختص بتركيب السكان Population Composition وهو يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم ، والتوزيع العمري ، والتوزيع الجغرافي ، والسلالة والدين ، ومستوي وتوزيع الرأسمال أي البشري ويتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان Population Dynamic التغيرات التي تطرأ علي تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة ٠ وتحدث هذه التغييرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) ، أو الزيادة الغير طبيعية (الهجرة) (Nichiporuk، ويري بعض علماء الاجتماع أن الديموجرافيا تتمثل في اهتمام الإحصاء بدراسة السكان ، فهي تدرس الظواهر السكانية دراسة كمية إحصائية (الخريجي ، ويحذر عبد الرازق (١٩٩٩:١٩ والجوهري ، ١٩٨٩:١٣ وجلبي من الاعتماد كلية علي الإحصاء في دراسة الظواهر السكانية حيث أنها قد تؤدي إلى الوقوع في بعض الاخطاء

إذ أن ميل معدلات المواليد والوفيات والهجرة وغيرها من العوامل المؤثرة في حجم ونمو السكان إلى التغير يضع مشكلة أمام جهود الديموجرافي وتؤثر في وهو أول من استخدم مصطلح Achille Guillard تنبؤاته ٠ ويذهب جيلاردالديموجرافيا إلى أن الديموجرافيا مثل أي علم آخر يمكن تعريفها بصورة ضيقة " Formal Demography أو واسعة ويشمل المعني الضيق "الديموجرافيا الرسمية وتهتم

بالحجم والتوزيع والبناء وتغيرات السكان أما المعني الأوسع فهو يتضمن خصائص إضافية مثل الخصائص السلالية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.[١]

وارتباط علم السكان (أو الديموغرافية) بالرقم الإحصائي وبعلم الإحصاء بصورة عامة، مسألة أكدها معظم المهتمين بعلم السكان، لهذا فإنه ليس من المستغرب أن يدخل هذا التأكيد على الربط ما بين علم السكان وعلم الإحصاء في تعريف الديموغرافية، وهذا ما ذهب إليه اميل لوفاسور E.Levasseur في تعريفه لهذا المفهوم في المعلمة الفرنسية الكبرى في مادة «ديموغرافية» ما ترجمته: أنها علم يعتمد على الإحصاء فيبحث في الحياة البشرية، ولاسيما الولادة والزواج والموت، والعلائق الناشئة من هذه الظواهر، وأحوال السكان العامة الناجمة عن ذلك، وهو يبرز العناصر الصميمية التي يتألف السكان منها وكيف تستقر المجتمعات البشرية وتستمر وتتكاثر أو تتناقص، وكيف يتجمع البشر أو يتفرقون، وما أسباب هذا التغير المادية والمعنوية.

وعدا تأكيد لوفاسور ربط الدراسات السكانية بعلم الإحصاء، في تعريفه السابق، فهو يضيف إلى الديموغرافية عنايتها المباشرة بدراسة الظواهر والعمليات السكانية، فيجب أن تهتم بدراسة الروابط ما بين هذه الظواهر والعمليات وانعكاساتها على مختلف الظواهر والعمليات المجتمعية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بتشكل المجتمعات البشرية وتغيرها وتطورها وثباتها أو استقرارها أو انهيارها أو زوالها.

ويعرف القاموس الديموغرافي لهيئة الأمم المتحدة الديموغرافية بأنها: «دراسة علمية للجنس البشري من حيث حجمه وتركيبه وما يحدث فيهما من تطور». وواضح أن هذا التعريف على الرغم من شموله لأهم مجالات الدراسة السكانية، فإنه يميل إلى وجهة النظر التي ترى في الديموغرافية مجرد وصف للعمليات والظواهر

---

[١] مصطفي خلف عبد الجواد، دراسات في علم الاجتماع، دار المسيرة، المنيا، ٢٠٠٩، ص ص ٦-٧.

السكانية المباشرة، في حين تهتم بالكشف والتفسير (أو التحليل) والتنبؤ أو التحكم بالظواهر والعمليات السكانية، إذا ما نظر إليها على أنها علم، ويمكن أن تصل إلى صوغ مجموعة من النتائج والقوانين التي تحكم حركة السكان. وهي بذلك تقوم بالوظائف التي يقوم بها أي فرع علمي آخر، فهي تتعدى مسألة الوصف والتوصيف إلى التحليل والتفسير والتنبؤ أو التحكم.

ويلاحظ أن ما يراد من مفهوم الديموغرافية هو التعبير عن علم السكان، بكل ما تحمله مفاهيم العلم الحديث ووظائفه من معان ومضامين، وعليه، فإن اختزال مفهوم الديموغرافية في المعنى الحرفي للكلمة لا يعبر عن وجهة نظر معظم علماء السكان الذين يطابقون ما بين مفهومهم لعلم السكان وفهمهم للديموغرافية. من هنا، ونتيجة لتطور علم السكان من حيث النظرية والمنهج وطرائق البحث والأدوات المستخدمة في دراساته قام بعض علماء السكان باستبدال لفظ «الديمولوجية» بلفظ «الديموغرافية» محاولين تحديد خصائص هذا العلم وهويته ومطابقة الشكل مع الجوهر، أو الاسم مع المسمى أو المضمون، وذلك بإضافة الصفة العلمية على تسميته على نحو ما هو مطبق في بقية فروع العلم الأخرى. فكلمة «لوجي» logy تشير، كما هو معلوم، إلى ربط الصفة الأولى لميدان المعرفة بأسس العلوم ومناهجها، غير أن لفظ «الديمولوجية» على الرغم من تعبيره عن المعنى الدقيق لعلم السكان شكلاً ومضموناً، وعلى الرغم من دقته الحرفية أكثر من لفظ «الديموغرافية» لم يكتب له الانتشار في الاستخدام كما هي عليه الحال للفظ الديموغرافية الذي ظل يستخدم للتعبير عن علم السكان أو كل ما يتعلق بالدراسات السكانية.

المورفولوجية الاجتماعية Social Morphology: يستخدم فريق من علماء الاجتماع، بتأثير الفلسفة الاجتماعية، مصطلح المورفولوجية الاجتماعية للدلالة على الديموغرافية أو على الدراسات السكانية المنطلقة من منظور اجتماعي. ويعد إميل دوركهايم[ر] E.Durkheim من الأوائل الذين استخدموا هذا المفهوم، فمن

وجهة نظره، إن المورفولوجية الاجتماعية أو علم التشكل الاجتماعي هو ذلك العلم الذي يتضمن الدراسات السكانية التي تهتم بتشكل المجتمعات وأشكالها وصيغها المادية والعناصر التي تتألف منها وبتوزع السكان الجغرافي والهجرة الداخلية والخارجية وأنماط السكن والمساكن وغير ذلك. من هنا فضل موريس هلفاكس وهو تلميذ دوركهايم أن يطلق على علم السكان اسم «المورفولوجية الاجتماعية» عوضاً عن «الديموغرافية»، لأن الأخيرة تعني الوصف المحض، في حين تسعى المورفولوجية لتتبع تطور المجتمعات التعاقبي وكيفية تشكلها وانتقالها من طور لآخر. وقد وضع هلفاكس في ذلك كتابا أطلق عليه اسم «المورفولوجية الاجتماعية» يبحث فيه قضايا السكان وتوزعهم الجغرافي وتنقلهم من مكان لآخر (الهجرة) إضافة إلى تناوله لمباحث عدة في أعمار السكان والعديد من الوقائع السكانية مثل: الولادة والوفاة والزواج والطلاق وغير ذلك، ولشدة اقتناع بعضهم بمصطلحي المورفولوجية والديموغرافية معاً استخدموا لفظ «المورفولوجية الديموغرافية» للدلالة على الدراسات التي تتناول الخصائص الديموغرافية للسكان. غير أنه لم يكتب لهذا المصطلح (الديمولوجية) الانتشار كسابقه، على الرغم من تعديل المصطلح من« المورفولوجية الاجتماعية» إلى «المورفولوجية الديموغرافية»، على اعتبار أن المصطلح الأول يشير إلى الدراسات المجتمعية بوجه عام، في حين أن المصطلح الثاني يراد منه أن يعبر عن الدراسات السكانية فقط. ومع كل ذلك ظل مصطلح الديموغرافية هو الأعم والأكثر شيوعاً أو انتشاراً وظل يعبر عن الدراسات السكانية عموماً، وعن علم السكان بوجه خاص، وعليه يمكن القول:

– لم تعد الديموغرافية (أو علم للسكان) تعني مجرد تسجيل أو وصف للوقائع السكانية، بل يستخدم هذا المصطلح للدلالة على علم السكان، وبات هذا المصطلح هو الأكثر استخداماً وشيوعاً منذ ظهوره في منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم.

– الديموغرافية (أو علم السكان) تهتم بدراسة السكان في حالتي الثبات والحركة، أي من حيث واقعهم الحالي ومن حيث نموهم وتطورهم.

– الديموغرافية (أو علم السكان) علم يتناول الظواهر والعمليات السكانية بالدراسة من خلال ارتباطها بظواهر وعمليات المجتمع الأخرى.

– الديموغرافية علم له صلة وثيقة ببقية الفروع العلمية الأخرى، وخاصة منظومة العلوم الإنسانية التي ينتمي إليها، وعلى الأخص علم الإحصاء والاجتماع والاقتصاد.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن الخلوص إلى تعريف عام لعلم السكان بأنه العلم الذي يُعنى بالمعرفة العلمية بقضايا السكان والمجتمع التي يتم الوصول إليها من خلال تطبيق المنهج العلمي المستخدم في بقية فروع العلم الأخرى. ولعلم السكان طرائقه ووسائله وأدواته الخاصة التي يستخدمها في دراسة البيانات السكانية. ومن المصطلحات التي لابد من الإشارة إليها: التكاثر السكاني والتضخم السكاني، فالتكاثر السكاني هو تعبير يستخدم للدلالة على مفهوم النمو أو التزايد في عدد السكان، أماالتضخم السكاني فيراد منه التعبير عن سرعة النمو المتزايدة التي يشهدها الإنسان في المرحلة الراهنة، وخاصة منذ بداية القرن العشرين. ويمكن ملاحظة ثلاثة مجالات بحث أساسية للدراسات السكانية هي:

البنى السكانية:

وهي من أهم مجالات البحث السكاني المتخصص، الهادفة إلى تقديم صورة عرضانية (شعاعية) عنالمجتمع السكاني من النواحي العمرية والجنسية والجغرافية والتعليمية والزواجية والإثنية المختلفة. ويتناول الباحث في هذا المجال العديد من الموضوعات السكانية، مثل: هرم السكان أو فتوتهم، ونسب الجنس أو التأنيث في المجتمع أو عند الولادة، وموضوعات أخرى، كالكثافة السكانية بمختلف أنواعها، والبنية الريفية– الحضرية للسكان ومسائل الاكتظاظ السكاني في المدن، والهرم التعليمي، بما في ذلك مختلف الموضوعات المرتبطة بالأمية والتعليم

الإلزامي والتسرب من المدارس. كما يمكن للباحث أن يتناول مختلف الموضوعات المرتبطة بنظام الزواج بوصفه واقعة سكانية، بما في ذلك مسائل الطلاق والترمل أو حتى العزوف عن الزواج أو العنوسة أو سن الزواج لكلا الجنسين. ويشمل البحث في هذا المجال، أيضا، موضوعات ذات علاقةبالبنية الإثنية كمسائل الجنسية والتجنس والتنوع الثقافي والقيمي والقومي والديني وما شابه ذلك.

الحركة السكانية:

وهي حركة طبيعية كالولادات والوفيات، ومكانية، كالهجرة أو النزوح، واجتماعية، يستدل عليها من السلوك المجتمعي الذاتي للسكان، وهو ما اصطلح على تسميته بالحراك الاجتماعي، المتمثل بصورة أساسية في انتقال الفرد من حالة اجتماعية إلى حالة اجتماعية أخرى، كانتقاله من حالة العزوبية إلى حالة الزواج، ومن الزواج إلى الطلاق أو العكس، أو انتقاله من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل، أو من مهنة إلى أخرى وغير ذلك.

القوة البشرية: يتركز البحث في هذا المجال من مجالات الدراسات السكانية على نحو أساسي في العلاقة ما بين السكان والمجتمع، أي في الدور الوظيفي للسكان بوصفهم منتجين ومستهلكين في الوقت ذاته، وبهذا فإن الباحث في هذا المجال يتناول موضوعات ذات علاقة بالقوة البشرية والقوة العاملة والبطالة والاستخدام والعمالة وغير ذلك.[١]

السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع:

تمثل الدراسات السكانية الطريقة المبدأية لفهم المجتمع البشري، فبالإضافة إلى تحققها من عدد البشر في منطقة معينة، تحدد سبب زيادة أو نقصان هذا العدد عن

---

[١] محمد أكرم القش، السكان (علم)، الموسوعة العربية:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=10756&m=1

الإحصائية السابقة وتفسر هذا الأمر. كما تقدر الدراسات الميول المستقبلية لحدوث تغيير سكاني

مع استمرار التطور العلمي في مختلف الميادين، وبصورة خاصة في القرن العشرين برزت الى الأمام ظواهر سكانية من نوع جديد حفزت الباحثين والعلماء على دراستها وتحليلها ومحاولة بيان أسبابها الاقتصادية والاجتماعية ونشأت لذلك مدارس فكرية حديثة تتبنى وجهات نظر متباينة في عديد من الأحوال.

وكان من أبرز هذه الظواهر الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني، التي أدت من جهة إلى مضاعفة عدد سكان الكرة الأرضية كل ثلاثين أو أربعين سنة مما أدى إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد الوطنية وبصورة خاصة بالنسبة للدول الاقل نمواً.

ونتيجة للتقسيم الدولي الجائر للعمل وانقسام العالم الى دول غنية ودول أخرى فقيرة، أضحى ارتفاع عدد السكان الموجود معظمه في الدول الفقيرة، يشكل ضغوط فعلية كبيرة على موارد هذه الدول بصورة أصبحت تعيق حركة التنمية فيها.

لقد أضحت مسألة اعادة التوازن بين الموارد البشرية والسكان من جهة، والموارد الطبيعية والانتاجية من جهة أخرى، الهم الأكبر للدول النامية والموضوع الأكثر جاذبية لاهتمام المدارس الفكرية المختلفة والمنظمات الدولية والاقليمية[١].

ان الثقافة السكانية ثقافة ضرورية تبين مدى فعالية النشاط الاقتصادي والسياسي الذي يقوم به الإنسان وما هي الآفاق التي سيصل إليها هذا النشاط السكاني الذي تغلب عليه صفة استهلاك الطبيعة والبيئة وتآكل الثروة وتوازنها في المجتمع بالتوافق مع طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الإنسان غالبا.فعلوم السكان علوم أساسية وضرورية اقتصاديا وهي تتعلق بالوعي الاجتماعي الاقتصادي

---

[١] **عبد الرحيم بوداقحي، عصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٢، ص ٥.**

وبطريقة تعريف الواقع الديموغرافي والاقتصادي السائد والوعي الاجتماعي لمؤشراته، بحيث تتخذ مواقف وتوجهات تحمي المجتمع من مخاطر التغيرات السكانية العشوائية من خلال السكن العشوائي وغير الصحي الى استهلاك توازن البيئة الى عدد السكان ونسب التكاثر وارتباطها بالانتعاش الاقتصادي وتوسع خريطة الفقر وتوزعه كآلية لدراسة توزع الثروة ودور ذلك في الحركة الاقتصادية السائدة.. فمع ان هذه المفاهيم ليست حديثة العهد ولكن الاهتمام بها يجب ان يتجدد دوما لأهميتها في دراسة المجتمعات وتطوراتها السكانية، فالمفهوم السكانية تعبر عن مجمل الهموم التنموية لأي مجتمع وهي رصد لتطور الحركة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأي مجتمع.

الإحصاء والسكان (الديموجرافيا):

يرجع اهتمام الإحصاء بدراسة السكان قديماً إلى عصر الرومان، حيث كان الملك "سرفيس تاليوس" يطلب من شعبه أن يسهموا في الاحتفالات السنوية التي يقيمها من خلال تقديم قطع من العملة، يقدم الرجال نوعاً منها، ويقدم النساء نوعاً ثانياً، ويقدم الأطفال نوعاً ثالثاً، وكان هذا الملك يتوصل إلى معرفة عدد السكان وتوزيعهم الجنسي والعمري عن طريق عد وحصر أو إحصاء هذه العملات.

لم يكن الهدف المباشر منه التوصل إلى قضية عامة أو نظرية عن السكان بقدر ما كان يهدف إلى استخدامها في أغراض إدارية وحربية.

والواقع أن ما نشره "جون جرونت" في عام "١٦٦٢" من ملاحظات على قوائم الموتى يعتبر من أهم المحاولات الإحصائية في دراسة السكان بعد ذلك، فكانت بحوثه بمثابة البداية في عملية تطور الدراسة العلمية للسكان، والتي لم تتوقف حتى الآن.

فقد كان "جون جرونت" يجري بحوثاً بنفسه باعتباره مفكراً ذكياً، وكانت سجلات الوفيات هي التي تمد "جرونت" بالمادة الخام لبحوثه والتي أخذت صورة نشرة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء لتضم قائمه بأسماء الوفيات، وأحياناً ما تصدر قائمة بأسماء المواليد.

ولاحظ "جرونت" أن هناك (١٣) حالة من المواليد في مقابل (١٤) حالة وفاة في مدينة لندن، بينما كان هناك (٧٣) حالة مواليد في مقابل (٥٢) حالة وفاة في المقاطعات الريفية للمدينة، فلقد حاول عن طريق ربط جدول الحياة بتصنيف السكان وفقاً للعمر أن يقدّر عدد الذكور القادرين على حمل السلاح، هذا فضلاً عن أنه قام بحساب حجم سكان لندن بحوالي (٣٤٨,٠٠٠) نسمة، وهو حجم يختلف بالطبع عن الحجم الذي اقترحه معاصروه لسكان لندن والذي بلغ (٧) مليون نسمة.

ميدان الديموجرافيا وحدوده:

كان العلامة الفرنسي "جيلارد" هو أول من استخدم كلمة (ديموجرافيا) لأول مرة في مؤلفه (عناصر الإحصاءات الإنسانية)، والواقع أن هذه الكلمة قد تمت صياغتها من شقين يونانيين: الأول: ويعني الناس أو السكان، والثاني: ويعني رسم أو كتابة، بحيث تدل الكلمة على الكتابة عن الناس.

كما استعرض "ويلكوكس" في كتابه (دراسات في الديموجرافيا الأمريكية) عام "١٩٤٠" وانتهى إلى أن كلمة (ديموجرافيا) تستخدم اليوم عموماً لتدل على: دراسة

الظواهر ذات الصلة بالسكان مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر في هذه الظواهر.

ويتفق تعريف "ويلكوكس" مع تعريف "دنيس رونج" الذي قال: أن الديموجرافيا تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام.

وهذا أيضاً يوافق ما ذهب إليه "هوسر" و "دنكان" في تعريفهما للديموجرافيا باعتبارها: دراسة للحجم والتوزيع المكاني، وتكوين السكان، والتغيرات في الحجم، والتوزيع، والتكوين.

والواقع أنه برغم أهمية استخدام الإحصاء في دراسة الظواهر السكانية إلا أن الاعتماد عليها كلية في هذه الدراسة يوقعنا في أخطاء منها:

أنه إذا كانت الديموجرافيا الشكلية توفر لنا الحقائق في صورة رقمية كمية، وتستطيع بها أن تضع تنبؤات دقيقة حول حجم السكان ونموهم في المستقبل وما إليها، إلا أن ميل معدلات المواليد والوفيات والهجرة وغيرها من العوامل المؤثره في حجم ونمو السكان إلى التغير يضع مشكلة أمام جهود الديموجرافيا وتؤثر في تنبؤاته.

أن الديموجرافيا الشكلية تحصر جهودها كلّية داخل نطاق الحقائق السكانية الرقمية، وتجتهد في الكشف عن العلاقات بينهما في هذا النطاق فقط، بمعنى أنها تغفل تفسير هذه الظواهر السكانية في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير، وقيم وادوار، ومكانات وطبقات.

تعتبر الديموجرافيا واحدة من المداخل المنهجية غير الكافية في ذاتها لدراسة للظواهر السكانية، ومن ثم كان خلو الديموجرافيا من النظرية بالمقارنة بعلوم أخرى مثل الاقتصاد والاجتماع.

الظواهر السكانية وأنواعها:

أثارت الظاهرة السكانية اهتمام المفكرين منذ القدم، وكانت آراؤهم فيها بدايات أولية لما سيغدو منظومة علمية مستقلة وفرعاً من فروع المعرفة العامة. فقد اهتم بها أفلاطون في مؤلفاته ولاسيما في «الجمهورية"، ورأى أن عدد السكان يجب أن يتناسب مع مساحة الدولة ومتطلبات الدفاع عنها. كما أشار أرسطو إلى المخاطر التي تنجم عن الفقر حين يتجاوز عدد السكان قابلية المساحة الجغرافية المتاحة. ولاستحالة زيادة رقعة الأرض زيادة تتناسب مع النمو السكاني دعا أرسطو إلى الحد من نمو السكان.

وفي العصر الوسيط، يعد ابن خلدون من أوائل علماء الاجتماع الذين أعاروا اهتماماً خاصاً لدراسة الظواهر السكانية في المجتمع. وتميز فكر ابن خلدون في هذا المجال في بحثه عن العلاقة بين تبدل الحركة السكانية والمتغيرات الاقتصادية. وقد رأى ابن خلدون أن كثافة السكان تسهم في تحسين شروط تقسيم العمل الاجتماعي واستغلال الثروة الاجتماعية بطريقة أفضل.

وينظر بعض علماء الاجتماع إلى كل كتلة بشرية تعرف باسم السكان على أنها جسم بشري ينمو ويتحرك، ومن ثم فإنهم يتصورون لهذا الجسم بناء، كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغير. وينظر البعض الآخر إلى السكان على أنه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع، كما فرقوا بين عدد من الظواهر السكانية سنحاول توضيح المقصود بها من أهمها:

١- حجم السكان:

هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد ومعرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان ولكن في وقت سابق من هذا الوقت المعين، وكذلك معرفة ما المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل أو في وقت آخر لاحق.

فإنه لا يقتصر الأمر عند دراسة حجم السكان على مجرد معرفه كم فرد يعيشون في مكان ما! أو على مساحة من الأرض محددة! وأثناء فترة زمنية محددة! وإنما معرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان ولكن في وقت سابق من هذا الوقت المعين إلى معرفة ما هو المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل أو في وقت آخر لاحق.

٢- تكوين السكان:

وهو مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراد المجتمع في فئات السن المتباينة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزواجية وريفية وحضرية متعددة ومختلفة.

٣- توزيع السكان:

يتم تقسيم السكان على أساس درجة التحضر والتصنيع، وقد يقسم السكان داخليا إلى السكان الذين يعيشون في المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة، وسكان المناطق الحضرية الصناعية الجديدة، وسكان المناطق الحضرية الصناعية السابقة على مرحلة الحضرية. وقد يقسم السكان داخليا إلى السكان الذين يعيشون في المناطق المحلية الريفية التي تعتمد على المزارع، والسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الضواحي....

يعتبر تكوين السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية، فسكان أي قطر أو منطقة ليسوا مجرد عدده، بل هم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراده في

فئات السن المختلفة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزواجية وريفية وحضارية متعددة ومختلفة.

توزيع السكان:

- يتدرج توزيع السكان بين المنطقة الكبيرة مثل القارة أو المنطقة الصغيرة أو القرية.
- أو قد يتم تقسيم السكان على أساس درجة التحضر والتصنيع إلى الفئات التالية: سكان المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة، وسكان المناطق الصناعية الحضرية الجديدة، وسكان المناطق الصناعية السابقة على مرحلة الحضرية.
- وقد يقسّم السكان داخلياً إلى: السكان الذين يعيشون في المناطق المحلية الريفية المعتمدة على الزراعة، والسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الضواحي وذلك كله في ضوء أعتبارين أساسيين هما:

الأول: ربط المتغيرات ذات الصلة لبناء السكان مثل المواليد والوفيات والهجرة.

الثاني: محاولة بيان الصلة بين هذه المتغيرات بالجوانب المختلفة للمجتمع موضوع الدراسة.

٤- الكثافة السكانية:

يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان.

وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الكيلومتر المربع أو الميل المربع.

٥- نمو السكان:

المقصود بنمو السكان في المجتمع هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة. ويرتبط مفهوم النمو في السكان بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان. وكلها مفاهيم لا تنفصل عن فكرة حركة السكان وتغيرها، فالسكان إما قد يسيروا في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وإما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أوغيرها.

٦- التحول الديموجرافي:

هو العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات.

٧- التغير الديموجرافي:

للتغير السكاني ثلاثة عناصر هي: المواليد والوفيات والهجرة. ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير.[١]

ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع:

من خلال تناول الجوانب الهامة في السكان من وجهة نظر علم الاجتماع والجوانب الدينامية مثل تغير أو نمو السكان:

١- ضرورة دراسة حجم السكان:

كذلك تسهم هذه الدراسة في مجال الرفاهية الإنسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية.

الوعي الاجتماعي:

---

(١) - http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php

إدراك حقيقة حجم السكان ومعرفة التغيرات في هذا الحجم وفهم أسبابه بمثابة مطلب أساسي لتنميه وعي الأفراد وتكوين الوعي الاجتماعي بينهم وذلك لأن الفرد الذي تتاح له فرصة الإلمام بعدد الأفراد الذين يهمونه لا شك في أنه سيستفيد من هذه الحقيقة في توفير ما يحتاج إليه هؤلاء الأفراد في حياتهم وفي ترتيب معيشتهم.

الرفاهية الاجتماعية:

معلومات ضرورية وأساسية ولابد منها في وضع السياسات المتعلقة بالإنتاج وإقامة المشروعات الإنتاجية، وفي رسم برامج الخدمات الصحية، والتعليمية، والعلاجية، وغيرها.

٢- ضرورة دراسة نمو السكان:

الاهتمام بدراسة نمو السكان على ضوء قضايا المجتمع يأخذ اتجاهين أساسيين في دراسة نمو السكان، الأول: يحلل هذه الظاهرة في ضوء نمو وسائل العيش، والثاني: يتناول ظاهرة النمو في علاقاتها بالعوامل التي تؤثر في معدل المواليد والوفيات.

حقائق النمو السكاني في العالم:

١- أن سكان العالم كانوا في زيادة مستمرة.

٢- شهدت السنوات الحديثة تزايداً في معدل نمو السكان بدرجة لم يسبق إليها في تاريخ البشرية، وظهرت بدايات المجتمع الصناعي الحضري في أوربا في نفس الوقت مع رحله "كولومبس" إلى أمريكا وغيرها من رحلات المستكشفين كانت لها أهميتها بالنسبة للتقدم التكنولوجي والتنظيمي لسببين:

الأول: جلب المستكشفون معهم في عودتهم من هذا العالم أنواعاً بالغة الأهمية من النباتات الزراعية لم تكن معروفة من قبل في أوربا وآسيا، مثل البطاطس، والفاصوليا، والطماطم، وغيرها.

الثاني: أخذ المستكشفون معهم إلى هذا العالم أنواعاً من الحيوانات المستأنسة، وبخاصة الحصان، مما كان له أثره في التطور الفني الهائل في بلاد العالم الجديد.

نمو السكان ووسائل العيش في مصر:

أن سكان مصر في زيادة مستمرة، وأن السنوات الحديثة شهدت تطوراً وزيادة ملحوظة في عدد سكان مصر لم يسبق إليها في تاريخ البلاد.

الملامح الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة الماضية:

١- أبتلع النمو السكاني الجزء الأكبر من النمو في الدخل.
٢- لم يتمتع النمو الاقتصادي في مصر بخاصية القدرة الذاتية على الاستمرار لفترة طويلة.
٣- أقترن النمو الاقتصادي بإختلالات اقتصادية خطيرة، فعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية كان مصدرين لإعاقة عملية التنمية.
٤- على الرغم من تواضع مستوى النمو الاقتصادي إلا أنه لم يعتمد على نمط إنتاجي كثيف العمل، ومن ثم أدى هذا النمط من النمو إلى مشكلة بطالة متفاقمة.
٥- يمكن للسياسات أن تمزج بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل أن تؤدي إلى مجتمع أكثر عدالة ويقوم على المساواة.

نمو السكان والتغير في معدلات الوفيات في العالم:

لقد كانت معدلات المواليد والوفيات في العالم حتى الثلاثين سنة الماضية مرتفعة جداً، كما اختلفت معدلات الوفيات من سنة إلى أخرى في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً.

نمو السكان والتغير في معدلات المواليد في العالم:

معدلات المواليد في مجتمعات أوربا تتميّز بالثبات نسبياً بمقارنتها بمعدلات الوفيات، كما أن معدلات المواليد والخصوبة في المجتمعات التي مرت بتقدم اقتصادي كانت منخفضة، أما معدلات المواليد والخصوبة في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً كانت مرتفعه.

أما علماء الإسلام فقد وقفوا موقفاً مغايراً تماماً في تعريفهم للظاهرة السكانية، لأن الإسلام ينظر إلى الإنسان نظرة إكرام وتفضيل، وليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، بل يرى أن الإنتاج للإنسان، لا الإنسان للإنتاج، كما ظن مالتس حين خشى على الإنسان من أخيه الذي سيقتسم معه اللقمة في ظل وضع مختل يسير فيه الغذاء بمتوالية عددية، والإنسان بمتوالية هندسية. والقرآن الكريم ملء بالآيات التي تؤكد أن الإنسان هو أصل المخلوقات وأن كل ما أوجده الله على هذه الأرض هو من نعمه تعالى المسخرة له، والله سبحانه وتعالى، خلق الإنسان وقدر له قوته، وجعل حصوله على الرزق مرتبطاً بالتقوى والتوكل والعمل الصالح كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لو أنكم توكلتم على الله حق توكله، لرزقكم الله كما يرزق الطير، تغدو خماصاً، وتروح بطاناً). وبذلك فالندرة المطلقة للموارد التي أدعاها مالتس وبنيت على ضوئها الكثير من الأفكار الرأسمالية، ليست مما يقره الإسلام، فهي مسألة نسبية قد تظهر في بعض الأزمنة أو الأمكنة، ولا يصح أن يبنى عليها فكر يدعو الناس إلى تحديد النسل خوف الإملاق والفاقة في المجتمع، كما روج لذلك كثير من الكتاب. ويقول الله عز وجل (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قلتهم كان خطئاً كبيراً). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم).

الفصل الثانى

أهم النظريات المفسرة لعلم السكان

أولاً: الفكر السكاني القديم:

نعني بالفكر السكاني القديم مُجمل الآراء ووجهات النظر التي أضافها أولئك المفكرون والكتّاب الذين وجدوا في المراحل الأولى من تاريخ الفكر الإنساني أو ما بعدها، وكان لهذا الفكر السكاني أثره الواضح في التمهيد لما نشهده اليوم من دراسات سكانية وديموجرافية وعلم اجتماع السكان(١).

ويعد أبرز المفكرين القدامى في مجال الفكر السكاني، كونفوشيوس، أفلاطون، أرسطو وعبد الرحمن بن خلدون.

١- "كونفوشيوس":

أعار "كونفوشيوس" وغيره اهتمام لفكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، واعتقد "كونفوشيوس" أن من مسؤولية الحكومة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة بالسكان إلى المناطق الأقل في عدد السكان، وأوضح أيضاً العوامل العديدة التي تؤثر في نمو السكان وحصرها في عوامل نقص الغذاء، والحرب، والزواج المبكر، والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج.

٢- "أفلاطون":

"أفلاطون" يشير إلى أنه ينبغي على الحكام أن يثبّتوا عدد السكان في المدينة عند حد أمثل، على أن يعوضوا الأفراد الذين فُقِدوا من جراء الأمراض والحروب، ويحاولوا ألا يزيد هذا العدد عن الحد الأمثل، حتى تبقى الدولة في الحد المتوسط وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج، ثم يزيد إلى أن العدد الأمثل للمواطنين في المدينة يجب أن يكون (٥٠٤٠) مواطن، مع ملاحظة أن العبيد لا يحسبون ضمن المواطنين.

---

(١) **خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص ٢٥.**

ويوضّح "أفلاطون" مبررات اختياره لهذا العدد قائلاً: أن هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من الرقم (١ – ١٠) كما أنه يقبل القسمة على الرقم (١٢)، لأنه كان يعتقد أنه من المناسب تقسيم أراضي المدينة اليونانية إلى اثني عشر جزءاً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يظن أن لهذا العدد الأمثل دلالة ومغزى دينياً وأسطورياً لدى المواطنين، الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم.

"أفلاطون" يقرر أنه إذا زاد عدد سكان المدينة عن هذا الحد الأمثل يجب أن يتدخل الحكام لإنقاصه عن طريق تحديد الزواج والنسل ومنع الهجرة إلى البلاد، وإذا نقص عدد سكان المدينة عن هذا الحد يجب تشجيع النسل وأن تجازى الأسر المنسلة بالمال، ويباح للأجانب التجنس بالجنسية اليونانية.

٣- **"أرسطو"**:

يشير "أرسطو" إلى توزيع السكان على وحدات المجتمع، ويقسمها بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة، ثم يعالج موضوع توزيع السكان على المهن ويقسمهم إلى من يقومون بالمهن الطبيعية (الزراعة والصيد، وتربية الحيوان)، وإلى من يقومون بمهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة، كما تناول "أرسطو" التوزيع العمري للسكان وأجرى تفرقة بين الرجل والمرأة على أساس الاستعدادات الجسمية والعقلية.

"أرسطو" يحذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة، وما ترتب على ذلك من ثورات، فيشبه المدينة بالجسم الإنساني، ويرى أنه كما يجب أن تنمو أجزاء الجسم الإنساني بالتناسب، فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل، بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة ما على العدد في طبقة أخرى.

ولكنه أعتقد من ضرورة وجود حجم ثابت للسكان تتحكم فيه الحكومة، ذلك لأن الدولة العظمى على حد تعبيره ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير من السكان.

٤- "ابن خلدون":

يعتبر ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) "أبو الدراسات السكانية" لتحليله الاقتصادي للمؤسسة الاجتماعية الذي أنتج أول عمل علمي ونظري عن السكان والتنمية وديناميكا الجماعات. وقد وضعت *مقدمته* الأساس لملاحظاته عن دور الدولة، الإتصالات و الدعاية في التاريخ

يذهب "ابن خلدون" إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة، إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات بما يؤثر على نمو السكان ويزيد عددهم، وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفاً ديموجرافية مخالفة تماماً، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات، وذلك باعتقاده في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع إلى نشاط السكان وثقتهم ومقدرتهم، أمّا في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة والثورات والاضطرابات.

أهم النظريات المفسرة لعلم الاجتماع السكاني:

نظرية مالتوس واقتصاد السكان

من أبرز النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي والقس الانكليزي روبرت مالثوس (١٧٦٦-١٨٣٤) في كتابه "تجربة حول قانون السكان" الذي نشر في أواخر القرن الثامن عشر. وهي تنص على أن قدرة الإنسان على الإنجاب والتناسل أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة وباختصار فقد رأى مالثوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على انتاج وسائل العيش ويمكن صياغة ذلك حسابياً بأن تزايد السكان يتم وفق

متواليــة هندســية بينمــا لا تزيــد وســائل العــيش إلا وفــق متواليــة حســابية.[١]

وفيما يتعلق بالزعم القائل بوجود ميل طبيعي لدى البشر بالنمو بمتوالية هندسية فقد ربطه مالثوس بتنازع البقاء بين البشر وعلى هذا النحو وضع خط مساواة غير مبرهن عليه بين قوانين المجتمع البشري والقطعان الحيوانية. وفي سياق هذا التأويل الرياضي لنمو السكان ووسائل المعيشة تعد المجاعة بمثابة منظم طبيعي "ايجابي" حسب تعبير مالثوس للتوازن بين المواد الغذائية والسكان إذا لم يتخذ السكان اجراءات لوقف نموهم. واطلق على هذه الاجراءات " المنظمات الاخلاقية للتوازن" ومنها الزواج المتأخر وضبط الشهوة الجنسية.

في عام ١٧٩٨ نشر روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤) Thomas Robert Malthus أولى دراساته في السكان والاقتصاد. فنشأت بذلك أكثر البدايات أهمية في هذا المجال، وبصرف النظر عن صحة نظرية مالتوس أو خطئها فإنها بما أثارته من جدل وتباين في الآراء حولها كانت تعبر عن أن علم السكان بدأ بالتبلور في منظومة العلوم الاجتماعية بعد علم الاقتصاد السياسي.

تستند نظرية مالتوس إلى وجود قوانين بيولوجية حتمية تحكم عملية نمو الكائنات الحية وتكاثرها، ومنها الإنسان. ومع أن عدداً من الباحثين في علم الأحياء والإحصاء سبق لهم أن تعرضوا لهذه المسألة، فإن ما يميز نظرية مالتوس محاولته إيجاد علاقة رياضية بين النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي. وفي تفسيره لتطور الناتج الزراعي استند مالتوس إلى قانون «تناقص الغلة» أو مايطلق عليه «قانون تورغو» (١٧٢٧-١٧٨١) Ann Robert Jacques Turgot أحد ممثلي المدرسة الطبيعية الفرنسيين، ومؤداه أنه مع زيادة استخدام عوامل الإنتاج في الزراعة ولاسيما العمل ورأس المال لا يزداد الناتج الزراعي بنسبة زيادة عوامل الإنتاج وإنما بنسبة أقل. فإذا كان النمو السكاني بحسب نظرية مالتوس يتم وفق

[١] **هشام نعمة، النظريات السكانية ونظرية التحول الديموغرافي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٤٤٥، ٢٥ اكتوبر، ٢٠٠٨.**

متوالية هندسية فإن نمو الناتج الزراعي يتم وفق متوالية حسابية. ويتجلى هذا التباين باختلاف النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي وما ينجم عن ذلك من حالات العوز والفقر والجوع. ويقترح مالتوس لتجنب هذه النتيجة ما يطلق عليه «الموانع الوقائية» كالإحجام عن الزواج والحد من التناسل، وإلا أدى الأمر إلى الحروب وانتشار الأمراض، أي ما سماه «الموانع الرادعة» التي تساعد على إعادة التوازن بين النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي.

أثارت نظرية مالتوس جدلاً حاداً بين علماء الاجتماع، وأسماها بعضهم «النظرية المتشائمة». ووجدت فيها النظرية الماركسية، فيما بعد، تعبيراً عن المصالح البرجوازية الأوروبية حين تبنت مفهوم «الحد الأدنى للأجور» وسيلة وقائية للحد من النمو السكاني. وقد أثبت التطور اللاحق صحة الانتقادات الموجهة إلى نظرية مالتوس. فمع التقدم التقني والعلمي برز في الفكر الاقتصادي «قانون الغلة المتزايدة»، وبدأ معدل النمو السكاني في أوربة بالتراجع في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولم يتضاعف عدد السكان في العالم إبان خمسة وعشرين عاماً كما تنبأ مالتوس، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت القارة الأوربية تعاني من فيض المواد الغذائية وليس من نقصها.

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية «المالتوسية الجديدة» مع تفاقم مشاكل النمو السكاني والاقتصادي في البلدان النامية. وتبنى عدد من البلدان النامية بعض مفاهيم المالتوسية الجديدة في اتباع سياسة سكانية تهدف إلى الحد من التناسل وسيلة وقائية للحد من النمو السكاني المتزايد، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الغايات المرجوة منها. وتبلورت مع الزمن مفاهيم «اقتصاد السكان» حين أكد معظم الباحثين العلاقة بين حل المشكلة السكانية ومعضلات التنمية في آن واحد. وتوالت مؤتمرات السكان والتنمية التي تنظمها هيئة الأمم المتحدة. غير أن مؤتمر السكان الأول (بوخارست ١٩٧٤) اقتصر أساساً على بحث قضايا النمو السكاني في بلدان العالم الثالث.

"هربت سبنسر":

عرض "سبنسر" قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه المعنون (مبادىء البيولوجيا) حيث اعتقد:

١- أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة عن التناسل.

٢- اعتقد أن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتي.

٣- قلة النسل بين السيدات المشتغلات في المهن الفكرية واللاتي كن ينتسبن إلى طبقات عليا بسبب الإجهاد الذهني وعجزهن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي.

٤- كلما ازداد ما بذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه ضعفت جهوده في الإنسال والخلف.

٥- مشكلة تزايد السكان ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى مادام الإنسان ينشد الرقى ويبذل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك.

ملاحظات نقدية على نظرية سبنسر:

بعض الملاحظات النقدية على هذه الأفكار منها ما يأتي:

أن الخصوبة المتناقصة لا ترجع إلى تغيرات فزيولوجيه في بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة والاختيار في تحديد حجم الأسرة.

أن المرآة التي نالت قدراً من التعليم لابد أن تكون قد تجاوزت أهم فترات خصوبتها والتي تتميز بها المرحلة العمرية.

"كواردجيني":

عرض "جيني" نظريته في مؤلفه (أثر السكان في تطور المجتمع) والقضايا النظرية لـ "جيني" على النحو التالي:

- يسلم بأن المجتمع يمر بثلاث مراحل هي: النشأة والتكوين، والتقدم والازدهار، والاضمحلال والفناء.
- افترض أنه في كل مرحله من مراحل تطور وتغيّر المجتمع يمكن أن نلاحظ خصائص محدده تميز نمو السكان و نتائج تترتب على هذا النمو تؤثر في مختلف جوانب المجتمع.
- ثم أخذ يبحث عن الشواهد الواقعية التي تؤكد الارتباط بين نمو السكان وتغير المجتمع فلاحظ:

١- (مرحلة النشأة والتكوين) تغير السكان ونتائجه:

أن المجتمعات في مرحلة النشأة والتكوين تتميز بمعدل خصوبة مرتفع، وكان يصاحب ذلك النمو السكاني عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين سكانه وفئاته إلى طبقات.

٢- (مرحلة التقدم والازدهار) تغيّر السكان وعوامله:

عندما ينتقل المجتمع إلى مرحلة التقدم و الازدهار يحدث تناقصاً في الخصوبة نتيجة لأن المواليد في المجتمع يجيئون عن نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق على هذه المرحلة، ولأن النسبة الأخرى منه هؤلاء السكان قد دخلت في عداد الوفيات قيل زواجها، أو لم يستطيع جزءاً منها أن ينجب نسل بعد الزواج، هذا فضلاً عن أن نسبة الإنسال بين الطبقات الصاعدة إلى أعلى السلم الأجتماعي تتجه عموماً نحو الانخفاض، وبالتالي نقص عدد السكان في هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع ما يترتب على الهجرة والحروب التوسيعية من نتائج تلك التي تقع على عاتق أكثر الأفراد قوة ومغامرة للتضحية من أجل الوطن وهم الشباب، حيث يفقد المجتمع أصلح عناصره خصوبة ويقل عدد سكانه.

النتائج الاقتصادية لنقص السكان:

يترتب على النقص في عدد السكان أن ينتعش الاقتصاد ويرتفع مستوى المعيشة وتعم الرفاهية ويضطرد التصنيع وتنمو المدن وتزدهر التجارة، كما يترتب على النمو الاقتصادي بدوره تغيراً آخر وازدهاراً في الفنون والموسيقى والأدب ويشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان.

٣- (مرحلة الاضمحلال والفناء) تغير السكان وعوامله:
وفي هذه المرحلة من تطور المجتمع يقلّ عدد السكان في كثير من أجزاء المجتمع نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر.

النتائج المترتبة على تغير السكان:
إهمال الأرض الزراعية نتيجة لنقص الأيدي العاملة، وزيادة حالة الفلاحين سوءاً، وفي المدينة يقلّ الطلب على الصناعات ويزيد الإنتاج على الاستهلاك، ويزداد التعارض بين أوضاع الطبقات العمّالية في المدن والطبقات العليا، حيث ينشب الصراع الطبقي بينهم مما يدفع الدولة لتدخل حتى تستطيع حماية نفسها، فتلجأ إلى فرض الضرائب وتشتد رقابتها على الحياة الاقتصادية، فتزداد حالة المجتمع سوءاً واضمحلالاً مما قد يجعل بفنائه واختفائه من على مسرح التاريخ.

اقتراحات "چيني":
لا يترك "چيني" المجتمع يصل في تصوره إلى هذه المرحلة، وإنما يقترح ويتمثل في قوله بأنه يمكن عن طريق الهجرة وإيجاد المستعمرات الجديدة تحقيق ذلك.

الملاحظات النقدية التالية:

١- يفترض وجود قوة طبيعية تعمل على تحديد عدد السكان بالارتفاع و الانخفاض تتمثل في العوامل البيولوجية وضعف القدرة على الإنسال، وهو افتراض يصعب قبوله ذلك لأن العلم قد أوضح خطأ التفسير إستناداً إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها.

٢- استمد "چيني" الوقائع التي بنى عليها نظريته هذه من تاريخ بعض الشعوب وفي مقدمتها اليونان والرومان، ولكن يلاحظ أن هناك شعوباً مثل الصين والهند قد أخذت في تطويرها إتجاهاً مغايراً لاتجاه تطور المجتمع كما تصوره "چيني".

٣- أن المجتمعات الأخيرة تتميز بدرجة عالية من الخصوبة ولا تختلف من طبقة إلى أخرى، وعليه فإن هذه النظرية لا يمكن أن تطبق على كل المجتمعات.

٤- هناك عوامل أخرى غير الهجرة والحروب تؤثر في انخفاض معدل نمو السكان، من أهمها المجاعات، والوفيات، والإجهاض، وانخفاض نسبة المواليد، وهي عوامل لم يتنبه إليها "چيني".

٥- أن دراسة الشعوب التي أصابها الاضمحلال مثل بولندا، وقرطاجة، يوضح أن هناك عوامل غير العوامل السكانية كانت سبباًً في هذا الاضمحلال تتمثل في عوامل حربية بحته.

"الكسندر كارسوندرز":

"الكسندر كارسوندرز" باحث انجليزي أهتم بدراسة الظواهر السكانية وتتخلص قضاياه النظرية فيما يلي:

١- أن السكان في أي مجتمع أما أن يكونوا قلّة أو كثرة أو عند حد أمثل.

٢- يفترض بأن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة.

٣- ثم أخذ "كارسوندرز" يحصر الأدلة على صحة افتراضه وذلك بالنظر إلى حقيقة دخل الفرد في المجتمع والمترتب على موارد الثروة به.

٤- وبناء على هذه الشواهد يذهب "كارسوندرز" إلى أنه يمكن استخلاص مقياس يمكن بواسطته التعرف على مستوى القلّة أو الكثرة أو المثلى الذي قد يصل إليه السكان، ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد أخذ في الزيادة دلّ هذا على أن عدد السكان في هذا المجتمع عند حد القلة وهكذا.

"كنجزلي ديفز":

"كنجزلي ديفز" عالم اجتماعي أمريكي أعار موضوع السكان جانباً كبيراً من اهتماماته.

القضايا النظرية لـ "كنجزلي ديفز":

١- يرفض "كنجزلي ديفز" النظريات التي تحاول تفسير التغيّر الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط كالعامل الاقتصادي مثلاً.
٢- ثم يفترض "كنجزلي ديفز" أنه إذا اختل هذا التوازن نتيجة لزيادات عدد السكان أو للأثنين معاً يميل السكان إلى التكييف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة أو ما يسميه"ديفز" بـ (المتغيرات الوسيطة) كتأخير سن الزواج، أو الالتجاء إلى الإجهاض، أو إلى تنظيم الأسرة.
٣- يحاول "ديفز" تطبيق نظريته على التطورات السكانية في الدول المتقدمة وأهمها هبوط المواليد.

النظرية الماركسية واقتصاد السكان

تعتمد النظرية الماركسية المنطق الجدلي في تحليل العلاقة بين التطور السكاني وأسلوب الإنتاج بصفته وحدة تجمع القوى المنتجة مع علاقات الإنتاج. ويرى كارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣) أن تطور السكان وفائض السكان يختلفان لدى الشعوب التي تعتمد على الصيد عنهما لدى التي تعتمد على الإنتاج الزراعي. كما يختلف

المعدل المطلق لتكاثر السكان ومعدل فائض السكان باختلاف أسلوب الإنتاج السائد. ويرى أنصار الماركسية أن عدد السكان ومن بينهم القادرون على العمل، ومجمل العمليات الديمغرافية تتحدد بفعل عوامل كثيرة ذات طبيعة اقتصادية . اجتماعية، وذات تأثير في عملية الإنتاج يختلف من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى.

من أنصار هذه النظرية فالنتاي (I.D.Valentei ١٩٨٠) الذي يرى ضرورة تحليل العلاقة المتبادلة بين العمليات الاقتصادية ونمو السكان في ضوء القوانين الاقتصادية الخاصة بأسلوب إنتاج معين ونمط التطور السكاني فيه. إن الكشف عن هذه القوانين يساعد على معرفة الدوافع التي تحدد نمط التطور السكاني. كما أن خصوصية التطور الملائم لنظام اجتماعي معين تؤثر إلى حد كبير، في التطور الاقتصادي فيه. وبسبب هذا التأثير المتبادل فإن اقتصاد السكان يبحث عادة في الأسس المنهجية بغية توضيح العلاقة بين نوعية السكان وتأثيرها في العمليات الاقتصادية من جهة وتأثير التطور الاقتصادي على تطوير الجوانب النوعية للسكان من جهة ثانية. ومازالت مسألة استخدام مقاييس علمية دقيقة في معرفة التركيب النوعي للسكان تطرح عدداً من المسائل المنهجية أمام علم اقتصاد السكان.

في أواخر الستينات خطا علم اقتصاد السكان خطوات جديدة عن طريق البحوث والدراسات التي أجريت للبرهان على العلاقة بين الحاجات الفردية ومستوى إشباعها وبين تنظيم الأسرة؛ أو بكلام آخر بين وضع الأسرة الاقتصادي وسلوكها الإنجابي إذ يرتبط نمو الحاجات بنمو عملية الإنتاج الاجتماعي ولاسيما الإنتاج المادي، وفي ضوء علاقة الحاجات بعملية الإنتاج تتحدد سمات العمليات الديمغرافية. ويرى روتوفا (R.S.Rotova ١٩٧٩) أن معرفة قوانين تطور الحاجات المادية والمعنوية والاجتماعية توفر الشرط الأول لتحديد اتجاهات التكاثر السكاني في المجتمع، في حين يجب التفريق بين مفهوم «مستوى الحياة» ومفهوم «أسلوب الحياة» الأكثر شمولية. إذ يقتصر المفهوم الأول على الأساس المادي (الاستهلاك الفردي وشروط

العمل) في حين يشمل المفهوم الثاني، إلى جانب ذلك، العلاقات الاجتماعية مثل مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية.

"ريابو شكين":

"ريابو شكين" علامة روسي يقدم قضايا افتراضية على النحو التالي:

١- يذهب "ريابو شكين" إلى أن زيادة السكان تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع.
٢- أخذ يحلل الشواهد على هذا بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي فوجد أن هناك فائضاً في السكان نتيجة للطبيعة الاستغلالية والمتعارضة بين القائمين على شؤون الإنتاج الاقتصادي.
٣- ووجد "ريابو شكين" أنه في مقابل ذلك وفي ظل نظام الإنتاج الاشتراكي ليس هناك فائض في السكان نتيجة للطبيعة المتوازنة في الأهداف والوسائل أيضاً بين القائمين على شؤونه.

"سيدني كونتز":

"سيدني كونتز" باحث اهتم بدراسة الظواهر السكانية، ووسع من نطاق هذا التفسير على النحو التالي:

١- يتفق مع "ماركس" في الأخذ بنفس القضايا المسلمة حول تغير المجتمع وظواهره.
٢- ولكنه يصيغ تفسيره الفرضي لظاهرة نمو السكان على نحو مغاير، إذ يرى أن نمو السكان يتوقف على عوامل اقتصادية ثلاثة هي: مقدار العمل، ونوع العمل، ووظيفة الأسرة.

(أ) مقدار العمل المطلوب. (ب) نوع العمل المطلوب. (ج) الوظائف الاقتصادية للأسرة.

"كوزولوف":

"كوزولوف" باحث سوفيتي ويمكن إيجاز هذه أفكاره على النحو التالي:

١- يبدأ "كوزولوف" تحليله للظواهر السكانية في الدول النامية انطلاقا من نفس المسلمات (الماركسية) حول تغير المجتمع وظواهره.

٢- "الماركسي" يرى أن نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات ونوعية النشاط الاقتصادي.

- ميز "كوزولوف" بين نوعين من العوامل المؤثرة في الإنجاب والعوامل المباشرة والعوامل غير المباشرة.
- الدليل على ذلك أن الرغبة في تكوين أسرة كبيرة وهي رغبة منتشرة في معظم الدول النامية ترجع في أصلها التاريخي إلى صعوبة الظروف المادية.
- غير أن بعض العوامل المادية الأخرى المؤثرة على ارتفاع الخصوبة مازالت تلعب دورها في بعض المجتمعات النامية وهي عوامل مرتبطة بطبيعة النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

نظرية ابن خلدون:

ويعتبر العلامة ابن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦هـ)من أوائل الذين تطرقوا للعلاقة بين السكان والتنمية بشيء من الدقة والتعمق، فقد ذكر في مقدمته المشهورة (أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها، والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف، كثر التناسل والولد).

ويقول: (إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه، وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين والآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة، وهب أنه يأكله حباً من غير

علاج، فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه، من الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من السنبل، فلابد من اجتماع القدرة الكثيرة من أبناء جنسه، ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف).
وما أثاره ابن خلدون من مثل يتعلق بالزراعة، يمكن تطبيقه اليوم على سائر الصناعات الثقيلة والخفيفة، وكذلك الخدمات التي تؤديها الشركات الكبيرة والمؤسسات العامة، مما يؤكد عمق النظرية ودقة انطباقها على الواقع العملي، وتأكيد أثر زيادة السكان في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية.
ويقرر ابن خلدون أنه متى زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تبعاً للكسب، وهذه الزيادة الجديدة في الكسب تؤدي إلى زيادة في الطلب، فتستنبط الصنائع، لإشباع هذا الطلب، ويزيد الدخل في المدينة لذلك ثانية، وتنفق سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة. بمعنى أن زيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل، فيزيد الإنتاج ويزيد الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادات أخرى للدخل، وهكذا).
ويرجع ابن خلدون السبب في نقص الغذاء، وانتشار المجاعات إلى الترف والفساد والانحطاط السياسي والأخلاقي، وليس لزيادة السكان كما أدعى مالتس، ولو كان الأمر كما زعم، لمات الآلاف من أبناء الصين والهند، ولما استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق وفرة غذائية تفوق الحاجة الغذائية بأضعاف كثيرة.[١]

علم السكان وقضايا التنمية

شكل قضايا التنمية في العصر الحديث اتجاهاً مهماً، وقد أخذت أهميتها بالتزايد عبر الفترات السابقة،في مختلف الأنشطة. وبدأ واضحاً أن علاقة السكان بالتنمية إنما هي علاقة متبادلة، قائمة على التأثر المتبادل، ما

[١] **نظرية السكان بين مالتس وابن خلدون، بوابة التوثيق الشامل الإلكترونية:**
http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=20635

بين المتغيرات السكانية والتنموية وبذلك فإن التنمية هي العامل المحدد والكاشف للواقع السكاني.[1]

ويبدو الارتباط القائم بين علم السكان وقضايا التنمية المختلفة من خلال الفهم الواضح للمتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وما يتصل بها من دوافع سياسية وثقافية، الأمر الذي يؤكد أن التفاعل بين تلك المتغيرات سوف يؤدي إلى تأكيد التداخل والتلازم فيما بينها، إذ أن المسائل السكانية تبدو في هذه الحالة كحلقات متصلة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ولذلك لابد من تحليل الترابط بين علم السكان وقضايا التنمية المختلفة سواء بالتخطيط الشامل والتخطيط قصير أو طويل الأجل.

وعندما يتم تحليل تفاعل المتغيرات السكانية مع عناصر التنمية سيتضح أن لعلم السكان تأثيراً ودوراً أكبر،حيث أن السياسات التنموية الناجحة هي التي تلبي احتياجات السكان وبالتالي تكون التنمية قابلة للإدامة من مرحلة تنموية لأخرى بهدف تحسين نوعية حياة السكان،وعليه فإن التنمية هي التي تلبي احتياجات الحاضر،دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ومن هنا فإن علاقة السكان بقضايا التنمية تكشف عن قابلية التنمية للإدامة أي التنمية المتوازنة التي تتطلب قدراً من الاهتمام بخفض التكاليف البيئية للتنمية وتتطلب توزيعاً أكثر عدلاً لثمار التنمية. كما تعني نمواً سكانياً أبطأ،ومجاميع إجمالية للسكان أقل،وتوزيعاً للسكان أكثر

---

[1] أمين عبد الله ابراهيم، مجلة ١٤ اكتوبر، العدد رقم ١٥٠٣٠، ٢٢ ديسمبر، ٢٠١٠.
http://www.14october.com/news.aspx?newsno=102045

توازناً. وهذا هو مبدأ العدالة بين الأجيال.

وفي الواقع أن معرفتنا عن العلاقة المتبادلة بين علم السكان وقضايا التنمية توضح أن المعرفة الديموغرافية من جهة،والعمليات التنموية المختلفة من جهة أخرى،ستغضيان على إيجاد سياسة سكانية ضمن مجموعة مترابطة الأهداف،وإلا فإن من شأن النمو السكاني السريع ليس أن ينذر بعرقلة عملية التنمية فقط،بل سيحد من أي سلوك نحو بناء اقتصاد أي دولة أو أي مجتمع،ولذلك فإن الاستثمار الديموغرافي،أي الاستثمار وتنفيذ المشروعات لمواجهة الزيادة السكانية والإبقاء على مستوى المعيشة،سيقلل ما يمكن استغلاله في الاستثمار الاقتصادي لتنشيط عملية التنمية.

يميل بعض علماء السكان إلى الفصل بين أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة : حجم السكان، وتوزيعهم، وخصائصهم؛ فيركزون على تزايد الحجم، أو ما يسمونه بالانفجار السكاني، ويعتبرونه من أهم عوائق التنمية، مغفلين البعدين الآخرين : التوزيع، والخصائص، وخاصة من حيث تأثيرهما على حجم السكان، وتأثر الأبعاد الثلاثة بالظروف الاقتصادية – الاجتماعية التي يحيا في ظلها هؤلاء السكان. وهكذا نجد البعض يحذر – بشدة – من خطورة زيادة السكان، الذي يطلق عليه الغربيون"الانفجار السكاني"، بدعوى أن تزايد أعداد المصريين يعوق التنمية ويستنزف الموارد ويغرق مصر في الديون ويجعلها أكثر فقرا. ولكن في مقابل هذا الرأي، يوجد رأي آخر يقرر أصحابه أن مشكلة مصر الحقيقية ليست في التزايد السكاني أساسا، ولكنها في سؤ توزيع السكان والافتقار إلى التخطيط

العلمي السليم، وأن التزايد السكاني ليس سببا للتخلف والفقر ولكن نتيجة لهما.[1]

وتتبع المشكلة السكانية في مصر أساساً من عدم التوازن بين عدد السكان الذي بلغ حتى مايو ٢٠٠٨ حوالى ٧٨.٧ مليون نسمة، وفقاً لآخر تعداد سكاني، وبين الموارد والخدمات، وهو ما يفسّر عدم إحساس المصريين بثمار التنمية، رغم تضاعف الموازنة العامّة للدولة، ونموّ الاقتصاد المصري بمعدّل سبعة في المئة. وقد وصل عدد السكان إلى نحو ٧ر٧٦ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦ مقابل نحو ٥ر٦١ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٩٦ بارتفاع بلغت نسبته ٧ر٢٤ في المئة في عشرة أعوام. وتوقع مسح ديموغرافي أخير أن يصل عدد سكان مصر إلى نحو ٦ر٩٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ ونحو ٦ر١١٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ في حال ثبوت معدل الانجاب الكلي الحالي. ولفت إلى أنه إذا انخفض معدل الانجاب الكلي إلى مستوى ١ر٢ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ فقد يصل عدد السكان إلى نحو ٨ر٨٩ مليون نسمة وإلى ٦ر١٠٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.

كما لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فقط، بل أيضاً على التوزيع العمري لهؤلاء السكان، حيث إن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت سنّ الـ١٥ عاماً، بالإضافة إلى النموّ الحضري العشوائي الذي أدّى إلى تفاقم المشكلة، بسبب سوء توزيع السكان على رقعة الدولة، حيث يمثّل سكان الحضر حوالى ٥٦.٩١٪ من إجمالي سكان مصر، وهو ما يعني انخفاض العاملين في الزراعة، وقلّة المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها، وهو ما يؤدّي إلى الفجوة الغذائية.

---

[1] صابر أحمد عبد الباقي، المشكلة السكانية والتنمية، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٢٤٩٥، ١٤ ديسمبر، ٢٠٠٨.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156325

أضف إلى ذلك تدنى الخصائص البشرية (الصحية – التعليميه – الاجتماعيه – الاقتصادية)، خصوصا الخصائص التالية :

· ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء، والزواج المبكر للإناث في مصر، وبالتالي الإنجاب المبكر. فلابد من رفع سن زواج الفتاة فى مصر إلى سن العشرين لكى تحصل الفتاة على حقها الطبيعى فى التعليم وتستطيع أن تساهم فى إختيار شريك عمرها وحتى يصبح الإنجاب فى سن مناسبة. أما عن مشاركة المرأة فى الحياة الإقتصادية والسياسية نجد أن نسبة مساهمة المرأة فى عضوية مجلس الشعب لا تتعدى ٢% وفى مجلس الشورى ٤% فقط وهما نسبتان ضئيلتان إلى حد بعيد، بينما أرتفع نصيب المرأة فى تولى المناصب القيادية من ٧% عام ١٩٨٨ إلى ١٥% عام ١٩٩٨، وبلغت نسبة مشاركة المرأة فى الحياة الإقتصادية ١٨% عام ١٩٨٤ زادت إلى حوالى ٢٢% عام ١٩٩٧.

· عمالة الأطفال : أشارت نتائج تعداد عام ١٩٨٦ إلى أن هناك ١.٤ مليون طفل عامل فى سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ١١.٦% من إجمالى قوة العمل، وقد أكدت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٨ نفس الحجم تقريبا لعمالة الأطفال حيث بلغ ١.٣٨ مليون طفل عامل فى سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ٧.٤ % من إجمالى قوة العمل. ترجع أسباب ظاهرة عمالة الأطفال إلى سببين هما: فقر الأسر التى يعمل أطفالها، واعتبار التعليم غير مجد لهذه الأسر حيث أن تعلم الطفل حرفة أفضل إقتصاديا للأسرة.

· ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع : بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع حوالى ١١٦ فى الألف عام ١٩٧٠، إلا أن هناك تقدما ملحوظا حيث إنخفاض إلى ٢٩ فى الألف عام ١٩٩٨، إلا أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة.

· متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذو صلة وثيقة بنجاح تنظيم الأسرة، حيث أظهرت البحوث الميدانية الخاصة بدراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة أن الأسر الغنية هى الأسر الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة والأقل إنجابا للأطفال حيث أنها تريد الحفاظ على نفس المستوى الإقتصادى والإجتماعى، فى حين أن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها فى زيادة دخلها نتيجة دفعهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة.

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية:

إن المشكلة السكانية ليست مشكلة تنموية حقيقية لأنها ناجمة عن أسباب أخرى، وهي مشكلة مزيفة أوجدتها بشكل طوعي المنظمات والوكالات التابعة للدول المهيمنة لإبقاء الدول النامية على تخلفها، ولكن يمكن أن تكون الزيادة السكانية عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية، إذا ما استطاعت عملية الانتاج في المجتمع استيعاب الزيادة السكانية وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عجلة التنمية للأمام، فمن الغلط أن ننظر لهذه الزيادة على أنها عامل يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة ومن الأجدر أن ننظر إليها كعامل رئيسي في زيادة قوة العمل وعملية الانتاج، فالزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يجري استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية وأكبر دليل على أن الزيادة السكانية دافع وليس معرقل هي تجربة سورية في مرحلة عقد السبعينيات،
فعلى الرغم من بلوغ هذه الزيادة في نهاية هذه المرحلة ٣٩٪ بالمقارنة مع سنة الأساس، فقد حقق كل من الناتج الاجمالي والصافي نسبة زيادة بلغت على التوالي ١٥٧٪ و ١٦٤٪ وبالأسعار الثابتة بالمقارنة مع سنة الأساس، حيث

كانت هذه الزيادات في ظل نسبة زيادة مجمل التكوين الرأسمالي بلغت ٣٤٠٪ وفق أسعار ١٩٨٥ الثابتة بالمقارنة مع سنة الأساس.

إذاً تنبع أهمية التنمية في استيعاب الفائض من السكان وتنظيم المسألة السكانية من خلال تحقيق تنمية المجتمع، فالنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يعتمد على الموارد الطبيعية الغنية بقدر ما يعتمد على الكفاءة في تحفيز شعبها على المشاركة بجدية وفعالية في عملية التنمية.

وفي هذا الاطار أعد الاستاذ ناجي حديفه مدير التخطيط في السويداء محاضرة حول اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية جاء فيها: يمكن دراسة هذا الأثر من خلال تأثيره على محدداتها وفيما يلي عرض لأهم تلك الآثار:

1- أثر النمو السكاني على سوق العمل: يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الاضافي لا يساهم في زيادة الانتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

2- أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار :تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والافراد على

الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد افرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الافراد من المادة الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

3- أثر النمو السكاني على الاستهلاك: يؤدي إلى زيادة الطلب الاجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على المسيرة التنموية للمجتمع.
من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان والاجتماع أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الانتاج والتي من شأنها أن تزيد من الانتاجية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الانتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان.

أثر التنمية على النمو السكاني

للتنمية أثر كبير على النمو السكاني وذلك من خلال ما تحدثه من تغيير في معدلات الولادات والوفيات في المجتمع ولمعرفة هذا الاثر نقوم بقياس أحد الموشرات التنموية الأساسية والاسترشاد به لنتمكن من معرفة تأثيره على النمو السكاني ومن ثم نعمم النتيجة التي تم التوصل إليها على المؤشرات التنموية المختلفة، فنأخذ مثلاً مستوى الدخل الفردي والذي هو من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، فارتفاع مستوى الدخل يعتبر مظهراً من مظاهر التنمية ونتيجة من نتائجها والذي يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض معدل الوفيات من خلال زيادة حصة الفرد المخصصة للانفاق بسبب تحسين الخدمات الصحية ونوعية الغذاء، فهناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومعدل الوفيات فكلما زاد مستوى الدخل كلما أدى لانخفاض معدل

الوفيات والعكس صحيح، أيضاً يؤثر تحسن مستوى الدخل على معدل الولادات ولكن تأثيره يختلف سواء سلباً أو إيجاباً من مجتمع لآخر فقد يؤدي تحسن مستوى الدخل إلى تأخير سن الزواج وبالتالي إلى انخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات وبالتالي ارتفاع الخصوبة، كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين مستوى الدخول والحد من البطالة ورفع مستوى معيشة الافراد، وهذا ينعكس على المستوى التعليمي للافراد من خلال توفير المؤسسات التعليمية وانخفاض مستوى الأمية، علماً بأن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج ويرفع من مستوى الوعي مما ينقص من فترة الخصوبة وبالتالي يميل معدل النمو السكاني للانخفاض في سبيل محافظة الافراد على مستوى معيشة مرتفع.

التعريف بالمشكلة السكانية

هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة، ويجدر القول إن الزيادة السكانية لا تشكل مشكلة دائماً فمعدل النمو السنوي لسكان الكويت بلغ أكثر من ٧٪ خلال فترة-1970 1975ومع ذلك بقيت تتمتع بمعدلات دخل مرتفعة والمشكلة السكانية لا تتمثل فقط بالزيادة السكانية إنما تتمثل أيضاً بالنقصان السكاني، وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدي العاملة وتدني مستوى الانتاجية ومشاكل مرتبطة بالأسرة.. الخ، وهذا ما حصل في بلدان أوروبا الغربية في الفترة ما بين ١٧٥٠-١٨٨٠ حيث شهدت هذه المرحلة انتقال هذه الدول من الاقطاعية إلى الرأسمالية وحصول الثورة الصناعية وحاجتها الشديدة لأيد عاملة حتى كانت بحاجة لأيد عاملة (أطفال ونساء) فكان الحل أن حصل نمو انفجاري سريع وسجلت أعلى

معدلات التزايد السكاني السريع لا بل حتى البعض يعتبرون أن المشكلة السكانية بهذا المعنى -التناقص السكاني- هي الأكثر خطراً على مستقبل الشعوب والدول من تللك المشكلة السكانية المعروفة بالتزايد السكاني. بهذا المعنى نجد أن المشكلة السكانية لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل، بل لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية.. الخ هي التي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية.

علاقة المشكلة السكانية بالتخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث

من خلال ما سبق نقف عند بعض التساؤلات التي تطرح نفسها وهي: هل صحيح ما يقال في أن النمو السكاني يشكل عقبة في طريق التنمية؟ وهل هو سبب تخلف بلدان العالم الثالث أم هو نتيجة لهذا التخلف؟ وهل صحيح أن مشكلة السكان تكمن في أعدادهم المتزايدة وأن حلّ هذه المشكلات يتوقف على تخفيض هذه الأعداد؟ أن هناك جذوراً أخرى ربما تكون بعيدة عن الجانب السكاني؟.

منذ عقد أول مؤتمر عالمي للسكان في العام ١٩٥٤ وإلى يومنا هذا هناك سيل عارم لا ينقطع من الدراسات حول السكان وقضاياهم تؤكد في مجملها أن مشكلة البلدان النامية إنما تتمثل في زيادة أعداد سكانها وبذلك سار أصحاب هذه الدراسات على خطا مالتوس مقررين أن السكان في تزايدهم إنما يخضعون لقانون أبدي مطلق هو أن التكاثر عملية بيولوجية أبدية، هذا القرار توصلوا إليه بعدما أكدوا كما قال مالتوس أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية في حين تتزايد الموارد وفق متوالية حسابية وبالتالي كل ما يوجد في هذه البلدان من مشاكل الجوع والفقر.. الخ.. إنما يعود للتزايد السكاني السريع لكننا نلاحظ في هذا الكلام شيئاً من المبالغة وبعداً عن واقع مشكلات البلدان النامية، فالتزايد السكاني ما كان ولن يكون تجسيداً لقانون طبيعي مطلق، فقد

بينت التجارب لشعوب مختلفة على مسار التطور التاريخي أن عملية تكاثر البشر إنما هي عملية اجتماعية يخضع لها البشر في سلوكهم الانجابي إلى عوامل تتعلق بطبيعة المحيط الاجتماعي وبالتالي لا داعي للحديث عن أن البشر يخضعون إلى عملية بيولوجية، وللبرهان على ذلك نأخذ تجربة الدول الأوروبية في تطوراتها السكانية، حيث أن عملية تزايد سكانها مرت بعدة مراحل فحتى عام ١٧٥٠ كانت ضمن مرحلة التوازن السلبي فنتيجة سيادة نمط الانتاج الزراعي وحاجة الانتاج للأيدي العاملة والحاجة لاقتناء الأطفال نشأت قيم الزواج المبكر وارتفعت بالتالي معدلات الولادات، ونظراً للتخلف في المستوى الصحي ارتفعت معدلات الوفيات وبالتالي كانت معدلات النمو السكاني أقرب للثبات. أما المرحلة الثانية فكانت بين عامي ١٧٥٠-١٨٨٠ وكما ذكرنا سابقاً تميزت هذه المرحلة بالانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية ومع حصول الثورة الصناعية زادت معدلات الخصوبة نتيجة الحاجة لتشغيل المرأة والأطفال فشاعت قيم الزواج المبكر وتعدد حالات الانجاب فارتفعت معدلات الولادات ، كذلك انخفضت معدلات الوفيات نتيجة التقدم الصحي، وهكذا شكلت المسافة بين الولادات والوفيات في هذه الرحلة انفجاراً سكانياً وذلك في القرن ١٩.

أما المرحلة الثالثة امتدت بين ١٨٨٠-١٩٣٠ حيث لم يعد العمل بحاجة لأيد عاملة كثيرة إنما أصبح يتطلب أيدي عاملة خبيرة وفنية فأصبح وجود الأطفال عبئاً على الأسر التي عملت على تخفيض معدلات الولادة ومع استمرار انخفاض معدلات الوفيات أصبح الفرق بينهما بسيطاً -حتى أن بعض الدول كانت تعاني من نقص سكاني- ودخلت هذه الدول في مرحلة التوازن الايجابي.

ولا بد من الاشارة إلى أن البلدان النامية ومنها الدول العربية تشهد اليوم مرحلة الانفجار السكاني ولكن مع فارق بينها وبين الدول الأوروبية هو أن الأخيرة جاء نموها الانفجاري بعد تقدمها الصناعي في حين أن انفجار البلدان النامية

السكاني سبق تقدمها الصناعي فلم تشهد تلك الثورة الصناعية ولا ذلك التقدم الاقتصـــادي.

من هنا نلاحظ أن طبيعة المشكلة تختلف من بلد إلى آخر، ففي البلدان النامية جاءت نتيجة للتخلف ولم تشهد تقدماً صناعياً وهنا يكمن مربط الفرس كما يقال، فالمشكلة تتجسد في التخلف والتبعية- استيراد العلم من الدول المتقدمة -التي جاء بعدها الانفجار السكاني وبالتالي حل المشكلة يتجه باتجاه الأساس وهو التخلف وليس تخفيض عدد السكان كما يروج له فهذه المشكلة هي نتيجة للتخلف وليست سبباً له، فالحل يكمن في الخلاص من التخلف، وهذه بعض الموشرات التي تدل على تلك الخسائر التي تتكبدها دول العالم الثالث والتي لا علاقة لها بالتزايد السكاني والتي قد تكون العامل الأساسي في تخلـــــف هـــــذه البلــــدان وإعــــادة انتــــاج تخلفهــــا:

-1خدمة الديون: فالكثير من دول العالم الثالث لا يكفي كل ما لديها من واردات ودخل قومي لسداد ما هو مترتب عليها من ديون فيسجل ميزانها التجاري عجزاً نتيجة عدم المقدرة على دفع تلك الديون التي تأخذ شكل فوائد وأقســاط.

-2تدهور التبادل الدولي حيث تصدر هذه البلدان المواد الخام بأسعار زهيدة جــداً لتســتوردها مــواد مصــنعة بأســعار تفــوق الخيــال.

-3الخسائر الناجمة عن طريق تحويل أموالها للخارج بواسطة الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان وبالعملات الصعبة.

-4هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية.

-5أثر العوامل الداخلية في البلدان نفسها التي تكرس التخلف وتعيد إنتاجه، كالنفقات الغذائية والعسكرية والمصاريف الباهظة على السلع الاستهلاكية. مع الاشارة إلى أن ٢٠٪ نسبة سكان البلدان المتقدمة من سكان العالم و ٨٠٪

يشكلون سكان البلدان النامية، في حين أن ٨٠٪ من الدخل العالمي هو من نصيب سكان البلدان المتقدمة و٢٠٪ فقط هو من نصيب سكان البلدان النامية.

يرى البعض أن مواجهة المشكلة السكانية عن طريق رفع الدخل والبعض الآخر يرى ذلك عن طريق تغيير العادات والتقاليد، والبعض الآخر يعتبر أن المشكلة السكانية أمر حيوي ويتعين أن تحتل برامج تنظيم الأسرة الأهمية العظمى في ظل خطط التنمية، ولكن حل المشكلة السكانية يتطلب عدة خطوات أهمها التحرر الاقتصادي، ويعني ذلك نفي التبعية الاقتصادية بكافة أشكالها، سواء التبعية النقدية لنظام النقد الدولي أو التبعية التكنولوجية أو مشاركة رأس المال الأجنبي أو عدم السيطرة على النظام المصرفي المحلي.

السكان ودور المرأة في التنمية:

لا نبالغ إذا قلنا بأن المرأة في وطننا العربي هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع – في معظم المجتمعات العربية – بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل. وظلت النظرة الأكثر انتشارا هي تلك النظرة التي تنظر الى المرأة بوصفها كائنا لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري[١].

لكن ما يدعو الى التفاؤل أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئا فشيئا وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي أكثر حاجة لإشراك نسائه في خطط وعمليات التنمية وادماجهن في مشاريعها الرامية الى تحسين نوعية الحياة وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس

---

[١] **موزة غباش، السكان والتنمية، جريدة الاتحادية الإماراتية، ١ أكتوبر، ٢٠١٠:**
http://khalidmusad.arabblogs.com/archive/2008/1/444639.html

البشري بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم لمجابهة تحديات العصر الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وغيرها.

ولا يتم ذلك من دون التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الانسانية التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية.. لذا كان لابد من التأكيد على أُهمية الإفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات.

فعملية التنمية تحتاج الى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية – على الأخص – هي تنمية مواردها البشرية.. ولا شك ان المرأة في المجتمع – كما يقال عادة – تكون نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى دور المرأة في تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، ويقصد بالمشاركة التنموية تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي الى إحداث التغيير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي.

وتؤكد العديد من الدراسات على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي. بل ان هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع.

لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي يعزى، بلا شك، الى اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل مهمشا لدور المرأة ومستعبداً لأهمية هذا الدور. فظلت المرأة في تخلفها ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان. إن عملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ولذلك ينبغي ان تستوعب في خططها كل فئات المجتمع.

فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الايجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة، كما ان بالمزيد من الوعي المجتمعي يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية والدور الاجتماعي للفرد فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية دون ما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع. هكذا فعندما تكون المرأة – التي تمثل نصف المجتمع المؤثر – واعية بأدوارها ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها، فبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبيا على المحيط الاجتماعي الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة وتعيش فيه عددا من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

لذا ينبغي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة المضروبة حولها والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل. ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي ان تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتثقيف الذي يتواكب ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات.

وقد أشارت العديد من الدراسات الى أن ضعف القاعدة البشرية يتمثل بشكل أساسي في انتشار الأمية، وبخاصة بين الإناث، وضعف التعليم الجامعي، ونقص التدريب الفني، وتواضع مستوى التنمية البشرية، وبخاصة في البلدان العربية غير النفطية. وقد يؤدي ذلك الى تدني دافعية الجماهير العربية وخصائصها الفنية، وقدرتها على المشاركة بفاعلية في جهود التنمية فينبغي لذلك الالتفات الى هذه الناحية المهمة أولا كخطوة أساسية للإقدام على أي برنامج يهدف الى تحقيق التنمية البشرية العربية.

وقد درجت بعض القواميس الكلاسيكية على تعريف المرأة الأمية بأنها: المرأة التي لاتعرف القراءة والكتابة. أما تعريف اليونسكو الموسع نسبيا – في مطلع

الخمسينات – فقد اعتبر غير الأمي الشخص القادر على قراءة وكتابة نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية. وفي ضوء تطور المجتمعات المعاصرة، بما تمليه من احتياجات متزايدة ومتجددة، تبنت هذه المنظمة الدولية تعريفا جديدا يتناسب وطبيعة هذه التطورات وحجم الاحتياجات، حيث عرفت المرأة غير الأمية بأنها: المرأة التي تملك معرفة القراءة والكتابة والحساب بالقدر الذي يمكنها من تحسين نوعية حياتها اليومية وحياة اسرتها، ويسهل من مشاركتها بشكل كامل في تنمية الجماعة والمجتمع.(١)

ويرى بعض الباحثين وجوب الجمع بين الأمية الابجدية ومحو الأمية السياسية بالنسبة للمرأة الريفية، بمعنى مساعدتها على الربط بين حياتها اليومية والحياة السياسية العامة حتى يتضح مستواها الفكري ووعيها بحقوقها وحتى تتخلص من التخلف الذي تعيش في إطاره.. كما يرون ضرورة التركيز في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمؤسسات الأخرى على ضرورة إزالة التحيز الجامد بين الأدوار التي حددت تاريخيا واجتماعيا للرجل والمرأة.

يعزو بعض الباحثين انخفاض مساهمة المرأة في بعض المجتمعات الى عوامل تتعلق بعدم توفير الفرص للإعداد الكافي لها للمشاركة في الحياة العامة كالفرص التي أتيحت للرجل من حيث تأهيله لوظائف معينة كالوظائف القيادية مثلا، ومن حيث وضع فروق بين الرجال والنساء في الأجور.

وربما يعكس ذلك مدى الظلم الذي تعاني منه المرأة داخل سوق العمل. فإذا كانت الدول النامية بشكل عام تعاني من القهر والاستغلال الخارجي في ظل نظام اقتصادي دولي غير متكافئ فإن المرأة تعاني من استغلال مزدوج وخاص. فهي فئة اجتماعية لها خصوصيتها وهي مقهورة، لا من النواحي

---

(١) عيسى سليم المصاروه، دور الشباب والفرصة الديموغرافية في التغيير، حالة من الأردن، الأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر، مدينة الحسن العلمية، العلوم والتكنولوجيا: محركات التغيير"، ١٠-١٢\٥\٢٠١٠

الاقتصادية فقط وإنما في النواحي الأيديولوجية والفكرية، وان كانت الأخيرة أكثر خطورة وأقل وضوحا. فبالتمعن في اقتصاد العديد من الدول النامية يتبين أن المرأة تشغل أدنى المراتب في سوق العمل، اي انها تعمل في قطاعات ضئيلة الأجرة سيئة التنظيم. (القطاع الهامشي على سبيل المثال، أو قطاعات خدمية غير منظمة) قليلة المرافق الخدمية والصحية والتأمينية.

وعلى الرغم من كثرة النصوص القانونية العديدة، في كثير من الدول النامية، التي تؤيد المرأة، إلا أنه بالنظر الى المستوى الفعلي والتطبيقي نجد الكثير من هذه القوانين تعوق استقلال وتحرير المرأة. وأخطر من ذلك أن كثيرا من العادات والتقاليد والقيم تعوق المرأة بشكل واضح على المستوى المجتمعي والفردي ايضا. فعلى سبيل المثال فإن اكتساب حق العمل قد لا يوصل المرأة الى اكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة، بل بالعكس احيانا قد يزيد هذا الوضع من عبوديتها عندما يستحوذ ذكور الأسرة على ثمار جهدها وتزيد أعباؤها.

ولا شك أن كل ذلك يحد من دافعية المرأة للعمل ويزيد من حجم الاحباطات والمعوقات النفسية السيكولوجية التي تواجهها.. فالمرأة تفتقد الى الدافع الحقيقي لبذل المزيد من الجهود في سبيل تطوير قدراتها ومهاراتها الفنية والحرفية والادارية وغيرها، فهي نادرا ما تحلم بأن تستولي على منصب قيادي في مجتمعات تستبعدها عن مثل هذه المهام التي تعتبر ملكا للرجل دون منازع.

مصر والمشكلة السكانية:

تعد مصر أكثر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط، وتتباين كثافة السكان في مصر من مكان لآخر تبعًا للمناخ ومدى مناسبة الظروف لممارسة الأنشطة الاقتصادية وبالذات الزراعة، من تربة وتوافر مياه الري. لذا ترتفع كثافة السكان في الأجزاء الوسطى والجنوبية من دلتا النيل بشكل كبير؛ بحكم طبيعة الموقع وخصوبة التربة وتوافر عوامل الزراعة الجيدة وتعدد المراكز الحضرية،

ينطبق ذلك على محافظات القليوبية والمنوفية والغربية على وجه الخصوص. وتقل كثافة السكان بشكل ملحوظ بالاتجاه صوب أطراف دلتا النيل شرقًا أو غربًا؛ لتغير خصائص التربة كما في محافظتي الشرقية والبحيرة، أو ناحية الشمال (محافظة كفر الشيخ)، نظرًا لارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في التربة.[١]

تتبع المشكلة السكانية في مصر أساساً من عدم التوازن بين عدد السكان الذي بلغ حتى مايو ٢٠٠٨ حوالى ٧٨.٧ مليون نسمة، وفقاً لآخر تعداد سكاني، وبين الموارد والخدمات، وهو ما يفسّر عدم إحساس المصريين بثمار التنمية، رغم تضاعف الموازنة العامّة للدولة، ونموّ الاقتصاد المصري بمعدّل سبعة في المئة. وقد وصل عدد السكان إلى نحو ٧ر٧٦ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦ مقابل نحو ٥ر٦١ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٩٦ بارتفاع بلغت نسبته ٧ر٢٤ في المئة في عشرة أعوام. وتوقع مسح ديموغرافي أخير أن يصل عدد سكان مصر إلى نحو ٦ر٩٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ ونحو ٦ر١١٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ في حال ثبوت معدل الانجاب الكلي الحالي. ولفت إلى أنه إذا انخفض معدل الانجاب الكلي إلى مستوى ١ر٢ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ فقد يصل عدد السكان إلى نحو ٨ر٨٩ مليون نسمة وإلى ٦ر١٠٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠[١].

أجرى أول تعداد للسكان في عام ١٨٠٠م إبان عصر محمد علي باشا حيث بلغ عدد السكان ٢,٥ مليون نسمة، وفى ١٨٥٠ بلغ عدد السكان في تعداد إحصائي ٤,٥ مليون نسمة، وفى تعداد ١٨٨٢ بلغ عدد السكان ٦,٣ مليوننسمة.

---

[١] موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D9%85%D8%B5%D8%B1

[١] **بوابة المصري اليوم الإلكترونية، ٢٠٠٨:**
http://arabic.arabianbusiness.com/society/healthcare/2008/jun/15/7090/#.UTcNFqJTC1Q

ثم اتخذت مصر نظاماً دورياً يقضى بإجراء التعداد كل عشر سنوات، ولهذا سمى هذا النظام بالنظام العشرى من ١٨٥٧ وحتى ١٩٤٧م ثم تأخر التعداد العشرى حتى سنة ١٩٦٦ في فترة جمال عبد الناصر ثم ١٩٧٦ ثم١٩٨٦ ثم ١٩٩٦.

مصر أقدم الدول الأفريقية أخذًا بسياسة حصر السكان عن طريق نظام التعداد؛ فقد أجري أول تعداد سكاني رسمي في مصر عام ١٨٨٢م (١٢٩٩هـ)، ثم تلاه التعداد الثاني عام ١٨٩٧م (١٣١٥هـ)، وبعد ذلك أجريت التعدادات بصورة منتظمة كل عشر سنوات في أعوام ١٣٢٥، ١٣٣٦، ١٣٤٦، ١٣٥٦، ١٣٦٧هـ، ١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧م، وكان من المفترض إجراء تعداد عام ١٩٥٧م ولكنْ لظروف حرب السويس تأجل التعداد إلى عام ١٩٦٠م (١٣٨٠هـ). وفي عام ١٩٦٦م (١٣٨٥هـ) أجري تعداد للسكان بطريقة العينة، في حين أجري آخر تعدادان للسكان في مصر خلال عامي ١٩٧٦ (١٣٩٦هـ) و١٩٨٦ (١٤٠٧هـ).

يبلغ عدد سكان مصر حسب نتائج جهاز التعبئة العامة والإحصاء لعام(٢٠٠٧) ٧٥مليونا و٤٨٠ألفا و٤٢٦ بزيادة قدرها ٢٤,٢٧% عن آخر تعداد أجرى في عام ١٩٩٦م.

و قد حذرت الحكومات المتتالية من خطورة الزيادة السكانية في مصر وإضرارها بالاقتصاد من أجل تحقيق معدلات التنمية المطلوبة، وذلك في كلمة ألقاها في مؤتمر حول السكان عقد في القاهرة بقاعة المؤتمرات في الأزهر ٩ يوليو ٢٠٠٨، كما أن الأمم المتحدة بيّنت أنه في حال استمرار المتغيرات الديمغرافية على مستواها الحالي فان مصر ستضيف إلى سكانها نحو ٢٣ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٥ و ٤٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

إجمالي عدد سكان مصر بلغ ٧٨,٧٣٣,٦٤١ نسمة وأن تعداد سكان مصر وفق النتائج النهائية للتعداد العام في ٢٠٠٦ وصل الي ٦،٧٦ مليون نسمة مقابل ٤،٦١ مليون نسمة عام ١٩٩٦ بزيادة ٧،٢٤%.

يشمل هذا الرقم المصريين في مصر والمقيمين خارجها. حيث يقدر عدد المقيمين في داخل مصر ٧٢ مليونا و٧٩٨ ألفا و٣١ نسمة وفي الخارج ٣ ملايين و٩٠١ ألف و٣٥٦ نسمة.

منهم من الحضر ٣٠ مليونا و٩٤٩ ألفا و٦٨٩ نسمة بنسبة ٤٢.٦٤%.

ومليونا و٢٦ ألفا و٥٧٩ نسمة بنسبة ٥٧.٣٦%.

كشف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن تناقضات كبيرة فينهاية القرن العشرين، فهناك قلة من البشر يتمتعون بالنصيب الأكبر من الثروةوالمعرفة والإنتاج، وكثرة من البشر يعانون من سوء التغذية، أو يموت بعضهم جوعاً،ومرضاً وجهلاً.

عوائق الزيادة السكانية:

هناك نوعان من العوائق هما:-

- العوائق أوالموانع الوقائية: وهي التي تؤثر في نمو السكان بشكل غير مباشر كالتأخير في الزواج،والتقليل من العلاقات الجنسية عند الزواج.
- العوائق أو الموانع الإيجابية: وتنطوي على كل العوامل التي تؤدي إلى تقصير الحياة كالجوع والمرض والحروب.

- العوائق الأخلاقية: يعتمد على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه. كأن يتزوج فيحال توافر الإمكانات الاقتصادية للزواج، وأن يتأخر في الزواج في حال لم تسمح له تلكالإمكانات بالزواج حتى تتوافر، وفي حال عدم توافر الإمكانات الاقتصادية الضروريةللزواج فعلى الإنسان أن

يعزف عن الزواج إلى أجل غير مسمى، ويمكن أن يتزوج بعد أنيفقد قدراته على الإنجاب، لكي لا ينجب أطفالاً لا يستطيع توفير القوت لهم. ويمكنالقول أن الزيادة السكانية المرتفعة في الدول ذات الموارد المحدودة أو غير المستغلةاستغلالاً مناسباً تؤدي إلى مشكلات عديدة تعيق عملية التنمية .

الزيادة السكانية قنبلة:

من كل خمس اسر فى مصر هناك أسرة تحت خط الفقر ، ولمواجهه الفقر فى مصر يجبعلينا أن نعمل كمجتمع فمن جهة علينا ان نسيطر – بل أن نخفض – من معدل الزيادةالسكانية ومن جهه اخرى علينا أن نخلق فرص عمل ومجالات استثمار لتشغيل طاقة المجتمعبكامله وأوضح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ان المشكلةالسكانية تعتبر ضمن التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر وعلي الرغم من الجهودالتي بذلت للحد من هذه المشكلة الا أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعا الأمر الذييتطلب مزيدا منا لتوعية يجب أن نكون أكثر عقلانية ونقول أن على الرجال التقليل منعدد الأبناء حتى نساهم فى حل المشكلة .

إن المشكلة السكانية تلتهم كل ثرواتالبلاد ويجب على أفراد الشعب مساعدة الحكومة فى التغلب عليها عن طريق تقليل الانجابحتى يستطيع كل فرد فى مصر أن يعيش عيشة كريمة .

أسباب المشكلةالسكانية:

بالتأكيد يوجد كثير من الناس على الكوكب. وتتزايد الأعداد طول الوقت ولكن هل هذا كثير؟ يدعى احدهم، ممن يعتقدون انه كذلك، أن سكان آسياوأفريقيا قد تعدوا نصيبهم بشكل غير متناسب. وهذا نستطيع ميزانه

بسهولة.

وسوف تكون هذه الصورة حتى أكثر وردية ما دامت ليست لبعض البلاد فى أفريقيا جنوب الصحراء التنتعانى ولا زالت تعانى لبعض الوقت من حروب مدمرة اقتصاديا ومن الجفاف الذى يحدث ليسبسبب السكان، ولكن يحدث بواسطة الهياكل الاجتماعية والمشاكل مما ينتج عنهم تغييراتسلبية فى الناتج القومي العام.

ويبقى، انه من غير الممكن إنكارحقيقة أن السكان لا يمكنهم الاستمرار فى التكاثر دون أن يتركوا آثارا ايكولوجيةخطيرة، لذلك سوف يكون خفض معدلات النمو السكاني لمستوى الحالة المستقرة بندا هامافى إي أجندة تقدمية، حتى ولو لم تكن ذات أولوية مقدسة كالتي يقترحها بعض الناس.[١]

كما لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فقط، بل أيضاً على التوزيع العمري لهؤلاء السكان، حيث إن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت سنّ الـ١٥ عاماً، بالإضافة إلى النموّ الحضري العشوائي الذي أدّى إلى تفاقم المشكلة، بسبب سوء توزيع السكان على رقعة الدولة، حيث يمثّل سكان الحضر حوالى ٥٦.٩١٪ من إجمالي سكان مصر، وهو ما يعني انخفاض العاملين في الزراعة، وقلّة المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها، وهو ما يؤدّي إلى الفجوة الغذائية[١]. أضف إلى ذلك تدنى الخصائص البشرية (الصحية – التعليميه – الاجتماعيه – الاقتصادية)، خصوصا الخصائص التالية :

· ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء، والزواج المبكر للإناث في مصر، وبالتالي الإنجاب المبكر. فلابد من رفع سن زواج الفتاة فى

---

[١] http://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=375577

مصر إلى سن العشرين لكى تحصل الفتاة على حقها الطبيعى فى التعليم وتستطيع أن تساهم فى إختيار شريك عمرها وحتى يصبح الإنجاب فى سن مناسبة. أما عن مشاركة المرأة فى الحياة الإقتصادية والسياسية نجد أن نسبة مساهمة المرأة فى عضوية مجلس الشعب لا تتعدى ٢% وفى مجلس الشورى ٤% فقط وهما نسبتان ضئيلتان إلى حد بعيد، بينما أرتفع نصيب المرأة فى تولى المناصب القيادية من ٧% عام ١٩٨٨ إلى ١٥% عام ١٩٩٨، وبلغت نسبة مشاركة المرأة فى الحياة الإقتصادية ١٨% عام ١٩٨٤ زادت إلى حوالى ٢٢% عام ١٩٩٧.

· عمالة الأطفال : أشارت نتائج تعداد عام ١٩٨٦ إلى أن هناك ١.٤ مليون طفل عامل فى سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ١١.٦% من إجمالى قوة العمل، وقد أكدت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٨ نفس الحجم تقريبا لعمالة الأطفال حيث بلغ ١.٣٨ مليون طفل عامل فى سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ٧.٤ % من إجمالى قوة العمل. ترجع أسباب ظاهرة عمالة الأطفال إلى سببين هما: فقر الأسر التى يعمل أطفالها، واعتبار التعليم غير مجد لهذه الأسر حيث أن تعلم الطفل حرفة أفضل إقتصاديا للأسرة.

· ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع : بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع حوالى ١١٦ فى الألف عام ١٩٧٠، إلا أن هناك تقدما ملحوظا حيث إنخفاض إلى ٢٩ فى الألف عام ١٩٩٨، إلا أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة.

· متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذو صلة وثيقة بنجاح تنظيم الأسرة، حيث

أظهرت البحوث الميدانية الخاصة بدراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة أن الأسر الغنية هى الأسر الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة والأقل إنجابا للأطفال حيث أنها تريد الحفاظ على نفس المستوى الإقتصادى والإجتماعى، فى حين أن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها فى زيادة دخلها نتيجة دفعهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة.

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية:

أولاَ : أثر النمو السكاني على سوق العمل : حيث يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي تدني المستوى ألتأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان .

ثانياَ : أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار : حيث يؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي وتفيد هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباَ على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى عدد المواليد في المجتمع ، وهذا يؤدي بدورة إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد ولا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاَ فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاَ أيضاَ والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع

الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية .

ثالثاَ : أثر النمو السكاني على الاستهلاك : حيث يؤدي هذا إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاَ على المسيرة التنموية للمجتمع .ومن ناحية أخرى فإن بعض المفكرين من علماء السكان والاجتماع يرون أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الإنتاج والتي من شأنها أن تزيد من الإنتاجية ويسهم أيضاَ في تنظيم فعالية الإنتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان .[١]

أثر التنمية على النمو السكاني:

وهنا يمكن القول أن للتنمية أثر كبير على النمو السكاني وذلك من خلال ما تحدثه في تغيير في معدلات الولادات والوفيات في المجتمع ولمعرفة هذا الأثر نقوم بقياس أحد المؤشرات التنموية الأساسية والاسترشادية لنتمكن من معرفة تأثيره على النمو السكاني ومن ثم نعمم النتيجة التي تم التوصل إليها على المؤشرات التنموية المختلفة فنأخذ مثلاَ مستوى الدخل الفردي والذي هو من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات فارتفاع مستوى الدخل يعتبر مظهراَ من مظاهر التنمية ونتيجة من نتائجها والذي يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض معدل الوفيات من خلال زيادة حصة الفرد المخصصة للإنفاق بسبب تحسين الخدمات الصحية والنوعية الغذاء فهناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومعدل الوفيات فكلما زاد مستوى الدخل كلما أدى

[١] النمو السكاني وأثرة على التنمية الاقتصادية، مجلة ١٤ اكتوبر، العدد ١٤٢٢٦، ٤ سبتمبر، ٢٠٠٨.

لانخفاض معدل الوفيات والعكس صحيح ، أيضاً يؤثر تحسن مستوى الدخل على معدلات الولادات ولكن تأثيره يختلف سواء سلباً أو إيجابا من مجتمع لأخر فقد يؤدي تحسن مستوى الدخل إلى تأخير سن الزواج وبالتالي إلى انخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات وبالتالي ارتفاع الخصوبة كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين مستوى الدخول والحد من البطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد وهذا ينعكس على المستوى التعليمي للأفراد من خلال توفير المؤسسات التعليمية وانخفاض مستوى الأمية علماً بأن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج ويرفع من مستوى الوعي مما ينقص من فترة الخصوبة وبالتالي يميل معدل النمو السكاني للانخفاض في سبيل محافظة الأفراد على مستوى معيشة مرتفع.

فالمشكلة السكانية تعرف بعدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة بهذا المعنى نجد إن المشكلة السكانية لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل بل لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية .. الخ هي التي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية.

السكان وتنظيم الأسرة

لا شك أمن مجال السكان وتنظيم الأسرة يمثل واحدة من أهم أولويات القيادة السياسية التي تشعر بنبض الوطن وبإحساسه بمشاكله وترتيبها تبعاً لأولويات

تأثيرها السلبي علي البلد، ولا جدال أن المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (الزيادة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص السكانية) تعد من أخطر المشاكل التي واجهت وتواجه مصر علي مر العصور والأزمان، فهي تأتي علي الأخضر واليابس ولا تعطي فرصة للتنمية للظهور، ولا لأثارها أن يتمتع بها المواطن المصري، وقد شكلت الزيادة السكانية علي مر السنوات عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكانت من أهم المشكلات التي أثرت علي الوصول إلي مجتمع يتمتع بالرفاهية ويعيش في عصر التقدم والحضارة ويصارع وينافس من أجل البقاء والنمو .[١]

وعلي الرغم من الجهود التي بذلت في العقود السابقة، وتحقق معها بعض النجاحات المحدودة، إلا أن الطريق ظل طويلاً أمام تطويق مشكلة الزيادة العددية للسكان وظلت هناك حاجة دائماً إلي بذل مزيد من الجهد والعطاء في هذا السبيل، ورغم فداحة هذه المشكلة وتأثيرها السلبي إلا أن أسلوب مواجهتها كان يعتمد علي أساليب تقليدية نمطية مكررة فاقت سلبياتها إيجابيتها، إلي أن أعلنت القيادة السياسية الواعية رفضها لأساليب مواجهة هذه المشكلة، وكعادتها في مواجهة المشاكل بأن تطلق سهام الرمح في صميم المشكلة فتستوعب أبعادها وجوانبها وأسبابها المتعددة وتحلل فتحصل علي بيانات إحصائية ومعلومات تفيدها في العلاج الناجح وفي تصور خطة المواجهة الحاسمة، وقد كان فكر القيادة السياسية الثاقب في دمج الصحة والسكان في وزارة واحدة بداية المواجهة الحقيقية لهذه المشكلة الشائكة حيث تكاملت سياسيات الصحة والسكان.

وفي سبيل تخطي عقبة هذه المشكلة وتجاوز صعابها التي قال عنها

---

[١] **شبكة ملتقي الاجتماعيين الإلكترونية:**
http://www.socialar.com/vb/showthread.php?t=7459

بحق السيد رئيس الجمهورية إنها المشكلة الأم لكل المشاكل التي يعانى منها الشعب المصري، فقد أولت وزارة الصحة والسكان بعد توليها مسئولية تنفيذ السياسة السكانية وتنظيم الأسرة منذ ١٩٩٦ اهتماماً غير مسبوق نبع من فهم واضح وتنفيذ جيد للفكر الثاقب للقيادة السياسية لدفع عجلة العمل في هذا المجال وتم وضع استراتيجية واضحة المعالم تكون نبراساً تدور حوله كافة البرامج والأنشطة التي تقرر تنفيذها، مع الوضع في الاعتبار أن حل المشكلة السكانية هو مسئولية جماعية تحتاج تضافر جهود جميع القطاعات بالوزارة، وكافة الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال السكان، أو التي لها علاقة بالسكان بما في ذلك القطاع الأهلي والخاص.

وبدأت الوزارة بداية جادة في وضع برامج وخطط متعددة، وتصور حلولاً غير تقليدية ومفاهيم غير نمطية لهذه المشكلة فدرست المشكلة من كافة جوانبها بأسلوب علمي وتطبيقي، ولذا تولدت استراتيجية الوزارة للسكان وتنظيم الأسرة عام ١٩٩٦ روعي فيها الآتي :

- أن تكون الخدمة في متناول جميع أفراد المجتمع بطريقة ميسرة .
- أن تكون في حدود الإمكانيات الاقتصادية لكافة الأسر .
- أن يكون توزيع هذه الخدمات عادلاً بين الريف والحضر وبين الفقراء والأغنياء .

التحديات

رسمت وزارة الصحة والسكان صورة كاملة متكاملة لاستراتيجيتها لتواجه بها التحديات التي تحاول تغيير ملامح هذه الصورة فتم دراستها دراسة جيدة وتمثلت في :

- الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ويمثل ٤٠ % من تكوينه مواطنين

صغار السن في طريقهم للدخول في سن الزواج، الأمر الذي سيتطلب احتياجات من الخدمات أضعاف ما كان موجوداً في ذلك الوقت وسيزيد العبء أضعافاً مضاعفة .

• تذبذب معدلات المواليد سنة بعد سنة، وانخفاض معدلات الوفيات وكذلك ثبات معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة عند ٤٧.٨ مدة ثلاث سنوات متتالية، مما دعا الحاجة إلي دراسة متعمقة لدفع المؤشرات إلي الاتجاه المحقق للأهداف من خفض معدل المواليد وخفض معدل الوفيات وتحريك الزيادة الطبيعية إلي الهبوط، مع سرعة زيادة معدلات استخدام الوسائل ليترادف التوأمان انخفاض معدل المواليد وزيادة معدل استخدام الوسائل علي درب الحل والوصول للهدف.

• إن وزارة الصحة والسكان بمنافذها المتعددة وميادينها المتنوعة من خلال خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمستشفيات المختلفة والهيئات التابعة لها تشكل أكثر منافذ الخدمة انتشاراً، ولكن نظراً لانهيار البنية الأساسية وحاجتها إلي التحديث والتطوير، والافتقار إلي التجهيزات الحديثة مما مثل عائقاً أمام تقديم خدمات ذات مستوي لائق يقبل عليه الجمهور ويحث العاملين علي أداء واجبهم خير أداء .

• مستوي أداء مقدمي الخدمة كان دون المطلوب مما يدل علي الحاجة إلي إعادة النظر في مستوي التدريب إلي جانب أساليب الثواب والعقاب وتحديد الأدوار علي كافة مستويات الإشراف والتقييم والمتابعة .

• غياب التكامل والتنسيق بين البرامج الرأسية وبين القطاعات وبعضها مما ساعد علي وجود جزر منفصلة يسعي كل منها إلي تحقيق هدف محدد والاستقلال بذاته دون النظر إلي الهدف العام لوزارة الصحة والسكان وهو الحفاظ علي صحة المواطنين سواء عن طريق الخدمات الصحية أو خدمات تنظيم الأسرة .

• علي الرغم من توافر وسائل تنظيم الأسرة إلا أن الأنواع التي كانت تستخدم ظلت محددة وغير ملبية للاحتياجات الخاصة لكل منتفعة طبقاً لاحتياجاتها الصحية والنفسية وملاءمتها للظروف البيئية وهذه المحدودية حصرت ٨٠ % من المستخدمات في تركيب اللوالب الرحمية، وكان لابد من توفير أنواع أخري حديثة تلبي الاحتياجات لعدد أكبر من المنتفعات المستفيدات وتوسيع قاعدة المستخدمات بدرجة كبيرة ليصبح البرنامج متعدد الاستخدام، فكلما تعددت البدائل زادت فرصة الاختيار وزاد الإقبال .

• مثل القطاع الأهلي والخاص منذ بداية البرامج السكانية عنصراً مفيداً وعضواً أساسياً وجزءاً هاماً في تنفيذ السياسة السكانية سواء في تقديم الخدمات أو البرامج المتعلقة بالخصائص السكانية عامة ولكن ظل هذا القطاع يعاني من قصور الإمكانيات التي تحد من دوره ولا تسمح بنمو هذا الدور بالدرجة التي تحتاجها الشراكة الحقيقية بين الجهات العاملة في هذا المجال وكان علي وزارة الصحة والسكان مراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بهذين القطاعين الهامين .

• كان للإعلام دائماً دور رائد في مجال السكان وتنظيم الأسرة بما يبث عن طريق الإذاعة والتليفزيون، وما يحرر بالصحف ولكن تلاحظ حالة الاسترخاء والقناعة التي أحاطت بالأنشطة الإعلامية، وظلت معدلات الاستخدام قاصرة ومحدودة وكان لابد من مراجعة البرامج والأدوار التي يقوم بها الإعلام وتغيير سبلها لتواكب المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسلوكية في المجتمع .

• محدودية التمويل وتقلص التمويل الأجنبي في مجال السكان وحسن استخدام الأموال المتاحة للبرامج المختلفة وأهمية الاستفادة من التنسيق

بين القطاعات وضبط الإنفاق ليعطي أكبر عائد علي الأنشطة، والقياس المستمر للتحسن في المؤشرات .

• انخفاض الخصائص السكانية للمرأة المصرية، وارتفاع نسبة الأمية وانتشار العادات والتقاليد غير الصحية، وتدني المستوي الاقتصادي للمرأة والحاجة إلي رفع مستوي المرأة الصحي والنفسي والاجتماعي .

• متابعة المؤشرات كانت مقصورة علي إجمالي الجمهورية دون تحديد للمناطق والقطاعات ذات الاحتياج الخاص، والتركيز علي الأماكن مهما صغرت التي تحتاج إلي تدخل بأنشطة مستحدثة لدفع عجلة العمل بها .

• علي الرغم من عقد مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤ والذي أجمع العالم علي خطة العمل التي أسفر عنها إلا أن البرنامج المصري ظل وحتى ١٩٩٦ قاصراً علي الطرق التقليدية لخدمات تنظيم الأسرة دون المحاولة إلي تنفيذ باقي توصيات المؤتمر والتي تعني الدخول في حل مشكلات السكان عن طريق خدمات الصحة الإنجابية وتقوية دور المرأة في المجتمع والتركيز علي برامج الشباب والمشاركة بطريقة فعالة في برامج التنمية .

ومن واقع المواجهة الشاملة والتحدي الصريح لهذه التحديات جاءت استراتيجية وزارة الصحة والسكان محققة لأهداف تحقق أول خطوة حقيقية نحو الهدف الأساسي وهو الحد من الزيادة السكانية والأهداف الأخرى والتي تمثل أهدافاً مترادفة من تعزيز صحة المواطن والمشاركة في دفع عجلة التنمية بالتنسيق بين القطاعات المختلفة والمتنوعة وبالمشاركة مع الهيئات والمؤسسات العاملة في المجال السكاني وبالشراكة الكاملة مع القطاع الأهلي والخاص في إطار من المفاهيم الراسخة المختلفة في أن تكون المعلومات والخدمات حق لكل مواطن لاتخاذ القرارات الحيوية الخاصة له ولأسرته بحرية كاملة مبنية علي المعرفة العلمية للحقائق

وللوقائع ولدوره في المجتمع .
ولذا فقد قامت وزارة الصحة والسكان في عام ٢٠٠٠ بمراجعة وثيقة السياسة القومية للسكان التي صدرت عام ١٩٨٦ وأقرتها القيادة السياسية وقامت بتحديثها بحيث تتلاءم مع متطلبات المرحلة القادمة بإضافة هدف رابع للسياسة القومية للسكان والخاص بتقليل التفاوتات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات السكانية في المناطق الجغرافية المختلفة كما تم مراجعة الاستراتيجيات المختلفة وتبني استراتيجيات متعددة غير تقليدية من اجل تحقيق الهدف القومي ألا وهو خفض معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة للحفاظ علي ثمار التنمية القومية لرفع مستوي رفاهية المواطن في الريف والحضر مع إعطاء الأولوية لمحدودي الدخل وغير القادرين.[١]
كما قامت وزارة الصحة والسكان بعمل الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٠ والتي تعمل علي تحقيق أهداف السياسة السكانية وذلك بمشاركة جميع الوزارات والجهات المعنية والتي سبق لها أن شاركت في تحديث هذه السياسة السكانية .

حيث تم تحديد الأهداف العامة للخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر وتحديد الأهداف المحددة والفرعية للاستراتيجيات النوعية مع تحديد أدوار الوزارات والهيئات المشاركة في أساليب تحقيق تلك الأهداف بحيث تتكامل في أدوارها كما تم وضع المستهدفات لكافة شركاء التخطيط الاستراتيجي في المرحلة القادمة من خلال عمل الاسقاطات السكانية.

وتتبع من هذه الخطة الاستراتيجية أنشطة متعددة وتدخلات غير تقليدية يتم تنفيذها في جميع وحدات وزارة الصحة والسكان المنتشرة في المدن

[١] http://albasha9899.arabblogs.com/jockeytoday/archive/2009/3/823464.html

والقرى علي مستوي الجمهورية ويتم إجراء متابعة مستمرة لتطور معدلات المواليد والوفيات والخصوبة ومعدلات الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة علي المستوي القومي والمحافظات كما يتم متابعة التطور في هذه المعدلات علي مستوي الإدارات والوحدات الصحية بالقرى والأحياء كل ثلاثة شهور.

وقد كان ومازال الدعم السياسي الكبير للسيد رئيس الجمهورية أكبر الأثر في دفع القيادات إلي العمل الجاد والمخلص مما كان له أكبر الأثر في إيمان وزارة الصحة والسكان بثلاثة مبادئ غير مسبوقة وغير تقليدية لسياسة العمل التي تعود عليها العاملون داخل الوزارة وتمثل في :

- مشكلة السكان ملحة ولا تحتمل التأجيل وتحتاج سرعة تضافر الجهود وإطلاق رمح العمل الجاد والمواجهة الحقيقية .

- الانضباط الإداري والمالي لا بديل عنه .

- مبدأ الإثابة حق للعاملين المجدين والاستغناء ضرورة للعناصر التي تعوق العمل .

العلاقات الخارجية في مجال السكان وتنظيم الأسرة:

احتلت مصر منذ عام ١٩٩٦ مكاناً رفيعاً بين الدول نظراً للتقدم غير المسبوق في تحقيق الأهداف السكانية بها، وكان لها الرأي المسموع في جميع حلقات العمل التي عقدت لمتابعة تنفيذ قرارات خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ في موائد مستديرة عقدت علي سبيل

المثال : المغرب – لبنان – كينيا – نيبال – بنجلاديش – لاهاي ...... الخ.

وتشارك مصر في منظمة الشركاء للسكان والتنمية (الجنوب للجنوب) والتي تضم في عضويتها ١٣ دولة تمثل ثلث سكان العالم، وعقد بمصر مؤتمر عالمي لمنظمة الشركاء ١٩٩٧ حضره الدول الأعضاء وممثلي الدول المانحة ونظراً للمكانة المتميزة لمصر اختير د. إسماعيل سلام وزير الصحة والسكان رئيساً لها .
هذا وقد ارتبطت مصر ببرامج وبروتوكولات لتنفيذ برامج سكانية تبادلية مع كل من المغرب – تونس – باكستان – المكسيك – تايلاند. يستقبل قطاع السكان شهرياً وفداً أو أكثر من دول إسلامية وأفريقية ومن جنوب شرق آسيا (١٦ دولة) للاطلاع علي برامج السكان بها وعلي برامج الهيئات والمؤسسات العاملة في نفس المجال تحت إشراف قطاع السكان بالوزارة، وقد زار مصر في الفترة من ٩٦ حتى ٩٩ عدد "٢٢٢" وفداً .

وترتبط وزارة الصحة والسكان بعلاقات وثيقة بالدول المانحة، وتحظى برامج السكان بها بدعم هذه الدول ثقة منها أن الوزارة تمضي علي الطريق الصحيح في تنفيذ البرامج والأنشطة السكانية التي صممت لتلائم المجتمع المصري، وتحقق الأهداف الصحية والتنموية من أجل المواطن المصري، ومن المعروف أن وزارة الصحة والسكان سوف تستمر في هذه السياسات التي أدت إلي نجاحات واضحة، وإنجازات بينة، وذلك من خلال التعاون بين كافة الوزارات والمؤسسات بالدولة في مجال قطاع السكان.

الشريعة الاسلامية والأسرة:

اهتمت الشريعة الإسلامية بالأسرة لمالها مندور في بناء المجتمع وتكوين العلاقة بين الأفراد وجاء في القرآن الكريم والسنةالنبوية الشريفة الكثير من النصوص والأحكام التي تنص على أهمية الأسرة ودورها فيبناء مجتمع سليم قادر على مواجهة المشكلات والتحديات وكلما صلحت الأسرة وقوي بناؤهاكلما كان المجتمع سليماً والعكس تماماً فكلما انهارت الأسرة كلما حل التشرد والضياع

من هنا كانت الأسرة ضرورة اجتماعية ونفسية وتنظيمية فالاسلام أن الزواجوبناء الأسرة هي دعوة تشريعية وحضارية للحفاظ على الأهداف الطبيعية والاجتماعيةللحياة البشرية.

تنظيم الأسرة فى الإسلام:

فتنظيم الأسرة في الإسلام لا ينحصربالحديث عن عدد أفراد الأسرة وإنما يتعداه إلى ما هو أسمى وأوسع من هنا برز دوروأهمية العلاقة بين الحكومة ورجال الدين حيث لابد من إقامة علاقة صحيحة وتوضيح دقيقلمفهوم التنظيم الذي يبتعد تماماً عن تحديد النسل فتسعى الهيئة بالتعاون مع كافةرجال الدين في جميع المحافظات لنشر التوعية السليمة عن طريق الخطب والمحاضراتالدينية لماله من أثر قوي على نفسية الفرد وتوضيح الحقائق.

الفصل الثالث

الـهجرة ودورة الأسرة

تعد الهجرة أحد العناصر الثلاثة المسئولة عن التغير السكاني في مجتمع ما وهي الخصوبة والوفيات والهجرة. وتختلف الهجرة عن هذين العنصرين من عدة جوانب. فعلى العكس من كل من الخصوبة والوفيات التي يسهل جمع بيانات عنهما ومن ثم قياسهما بشكل دقيق، فإن الهجرة يصعب قياسها بمثل تلك الدرجة من الدقة لأن تدفق المهاجرين لا يتسم بالثبات من الناحية الزمنية، ومن ثم تقل معلوماتنا عن الهجرة بالمقارنة بالخصوبة والوفيات. وثانيا فاننا غالبا ما نجد أن الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة بكل من الخصوبة والوفيات، وأخيرا، فان الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغيير الهيكل السكاني لاي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة بآثار كل من الخصوبة والوفيات على الهيكل السكاني والتي تحتاج الى فترة طويلة جدا من الزمن لكي تؤدي الى تغيير الهيكل السكاني.

وتعد الهجرة من الموضوعات السكانية التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة. وعادة ما تدور تحليلات الهجرة حول كونها تتم بين الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، أو ما إذا كانت الهجرة داخل حدود الدولة (هجرة داخلية).

أولا: تعريف وحجم الظاهرة

تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال – فرديا كان أم جماعيا– من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين

مـن دول مجـاورة، وفـي أفريقيـا حيـث الحـدود الموروثـة عـن الاسـتعمار لا تشـكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا.

الهجرة هي: عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد، أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد. وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم على نحو دائم أو مؤقت.

سعى الشباب تجاه الهجرة غير المنظمة.

يقصد بالهجرة انتقال الافراد من منطقة ما الى منطقة أخرى. سواءا كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر الى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل.

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية الى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى

أما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال سعي الفرد الى فرص تعليمية

أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة له في دولته. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الاخير لفظ "تزيف العقول."Brain Drain"

أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الاقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى الى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى الى بلده الأصلي.

وباختلاف انماط الهجرة تختلف بالتالي المكاسب التي تعود على البلد الأم من الهجرة. ففيما يتعلق بالهجرة الخارجية المؤقتة فان المهاجر كما سبق القول يكون مدفوعا أساسا بالدافع الاقتصادي، ومن ثم فانه في كافة الاحوال سيعود ومعه مدخراته الى البلد الأم. وقد يحدث في كثير من الحالات أن يكتسب المهاجر خبرات من جراء اقامته في البلد المضيف، وهذه الخبرات تضاف الى رصيد الخبرة المتوافر في البلد الأم عند عودة المهاجر، وهكذا فان نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المضيف الى البلد الأم في حالة كون الهجرة مؤقتة. أما في حالة الهجرة الخارجية الدائمة فأنها غالبا ما تتم على أساس انتقائي، بمعنى أن الدول المضيفة تقوم بتدقيق النظر فيمن ستمنحهم حق الاقامة الدائمة ولذلك فان معظم من يهاجرون بهذه الصورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وبحكم اقامتهم الدائمة في الخارج فانهم لا يقومون بتحويل مدخراتهم الى البلد الأم بعكس الحال في حالة الهجرة المؤقتة، وانما يحتفظون بهذه الاموال في الخارج، ولهذا السبب فان تدفق المكاسب من الهجرة يكون من البلد الام الى البلد المضيف. وتبلغ خسارة البلد الام أوجها في هذه الحالة حيث تخسر البلد بالكامل رأسمالها البشري المتمثل في الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة.

وتبدو هناك صعوبة كبيرة من الناحية الاحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولذلك اتفق الديموجرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم

بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

أما عن خصائص المهاجرين فيلاحظ أنهم بالدرجة الأولى صغار في السن، وتميل معدلات الهجرة بين الفئات العمرية المختلفة الى التناقص مع زيادة السن. كذلك يلاحظ أن اغلبية المهاجرين بتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك ذوي دخول أصلا مرتفعا نسبيا، كما أنهم عادة ما يكونون من ذوي المستوى الوظيفي المرتفع . وفي معظم الاحوال هناك فروقا جوهرية في المهاجرين حسب النوع. أذ غالبا ما تتم عملية الهجرة بواسطة الذكور في المقام الأول. وعادة ما يقوم المهاجر الذكر بالهجرة أولا ثم يقوم بعد ذلك باستقدام زوجته الى دولة المهجر. أما على مستوى الاسرة فان هجرة الاطفال صغار السن تكون أكبر حيث لا يسهل التخلي عنهم في تلك السن الصغيرة، أما الاطفال الكبار فهجرتهم أقل بسبب عدم الرغبة في التأثير على مستوى تعليمهم من خلال الانتقال من نظام تعليمي الى نظام تعليمي آخر. كذلك يلاحظ ميل غير المتزوجين الى الهجرة بشكل أكبر من ا لمتزوجين.

مفهوم الهجرة يقصد بالهجرة انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى. سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطبق عليه الهجرة الداخلية، أو الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل. و تتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظيف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فأن النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من ورائها اقتصاديا بالدرجة الأولى إما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل

النظم الحاكمة في دولهم، أو قد تكون الدافع علميا، من خلال سعي الفرد إلى فرص تعليمية أفضل من أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة له في دولته وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الأخير لفظ " نزيف العقول Brain Drain ". أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي. و باختلاف أنماط الهجرة تختلف بالتالي المكاسب التي تعود على البلد الأم من الهجرة. ففيما يتعلق بالهجرة الخارجية المؤقتة فان المهاجر كما سبق القول يكون مدفوعا أساسا بالدافع الاقتصادي، ومن ثم فانه في كافة الأحوال سيعود ومعه مدخرات إلى البلد الأم. وقد يحدث في كثير من الحالات إن يكتسب المهاجر خبرات من جراء إقامته في البلد المضيف، وهذه الخبرات تضاف إلى رصيد الخبرة المتوافر في البلد الأم عند عودة المهاجر، وهكذا فان نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المضيف إلى البلد الأم في حالة كون الهجرة مؤقتة. أما في حالة الهجرة الخارجية الدائمة فأنها غالبا ما تتم على أساس انتقائي، بمعنى أن الدول المضيفة تقوم بتدقيق النظر فيمن ستمنحهم حق الإقامة الدائمة ولذلك فان معظم من يهاجرون بهذه الصورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وبحكم إقامتهم الدائمة في الخارجة فأنهم لا يقومون بتحويل مدخراتهم إلى البلد الأم بعكس الحال في حالة الهجرة المؤقتة، وإنما يحتفظون بهذه الأموال في الخارج، ولهذا السبب فان تدفق المكاسب من الهجرة يكون من البلد الأم إلى البلد المضيف. وتبلغ خسارة البلد الأم أوجها في هذه الحالة حيث تخسر البلد بالكامل رأسمالها البشرية المتمثل في الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة. وتبدو هناك صعوبات كبيرة من ناحية الإحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولذلك اتفق الديموغرافيون على إن المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم أخرى لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في

البقاء لمدة أكثر من سنة. إما عن خصائص المهاجرين فيلاحظ أنهم بالدرجة الأولى صغار في السن، وتميل معدلات الهجرة بين الفئات العمرية المختلفة إلى التناقص مع زيادة السن. كذلك يلاحظ إن أغلبية المهاجرين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك ذوي دخول أصلا مرتفعا نسبيا، كما أنهم عادة ما يكونون من ذوي المستوى الوظيفي المرتفع. وفي معظم الأحوال هناك فروقا جوهرية في المهاجرين حسب النوع. إذ غالبا ما تتم عملية الهجرة بواسطة الذكور في المقام الأول. وعادة ما يقوم المهاجر الذكر بالهجرة أولا ثم يقوم بعد ذلك باستقدام زوجته إلى دولة المهجر. أما على مستوى الأسرة فان هجرة الأطفال صغار السن تكون أكبر حيث لا يسهل التخلي عنهم في تلك السن الصغيرة، أما الأطفال الكبار فهجرتهم اقل بسبب عدم الرغبة في التأثير على مستوى تعليمهم من خلال الانتقال من نظام تعليمي آخر. كذلك يلاحظ ميل غير المتزوجين إلى الهجرة بشكل أكبر من المتزوجين.[١]

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير المنظمة نظراً لطبيعتها، ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

١. الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

٢. الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

٣. الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

---

[١] **الهجرات السكانية الداخلية، موسوعة ويكيبيديا:**
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير المنظمة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين ١٠- ١٥% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص.
وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو ١.٥ مليون شخص.
وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو ١٥٥ مليون شخص.
هذا وتوقعت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير أصدرته مؤخراً ازدياد الهجرة غير المنظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن والتي لا يمكن تقدير حجم هذه الزيادة نظراً لطبيعتها، لكنها أكدت أن حوالي ١٥% من المهاجرين في العالم غير نظامين.
ويعتقد العديد من المراقبين للهجرة الدولية أن أعداد المهاجرين غير النظاميين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يصل إلى العشرين مليون عامل، ومعظم هؤلاء العمال دخلوا إلى تلك الدول في العشر سنوات الأخيرة، مشيرين إلى أن العمال غير الموثقين أو الذين لا يعملون في إطار منظم عادة ما يعملون في ظروف عمل أكثر سوءاً من غيرهم من العمال وهناك عدد كبير من أصحاب الأعمال يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال من أجل التربح من المنافسة غير العادلة.
وفى أسوأ الظروف فإن العمال المهاجرين غير النظاميين يعملون بشكل أشبه بالعمل العبودى وهم نادراً ما يلجأون للقضاء خشية التعرض للطرد أو الإبعاد، وفى العديد من الدول لا يملكون حق الطعن على القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم.

ويشير تقرير عن المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى زيادة عدد ضحايا الهجرة غير المنظمة من البلدان العربية خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٣٠٠%، مما يمثل استنزافاً مستمراً للموارد البشرية لدول الجنوب.(١)

مفهوم الهجرة والمفهومات المرتبطة به:

المهاجر الذي يغيّر مكان إقامته من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول.

ثانياً: تصنيف الهجرة:

تصنيف الهجرة حسب المكان: إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية أو دولية.

- الهجرة الداخلية:

تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع.

- الهجرة الخارجية:

تشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر.

١- تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها: إلى هجرة إرادية، وهجرة قسرية أو اضطرارية، أو مخططة.

- الهجرة الإرادية:

تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم.

---

(١) سامي محمود، أسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد ٦٨ ،يونيو ٢٠٠٩ ،ص ٧.

- الهجرة الاضطرارية:

وهي نقل أفراد أو جماعات من أماكن اقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلزال أو الفيضان أو الحروب وما إليها.

٢- تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه: إلى هجرة دائمة، وأخرى مؤقتة.

- الهجرة الدائمة:

الهجرة الدائمة هي عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين.

- الهجرة المؤقتة:

تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة.

ثالثاً: تفسير الهجرة:

النظريات المفسرة للهجرة الدولية:

١- نظرية عوامل الطرد والجذب:

وقد تصنف أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين اثنتين فقط عوامل الطرد وعوامل الجذب.

- عوامل الطرد البسيطة: كالفقر، والاضطهاد، والعزلة الاجتماعية.
- عوامل الطرد الصعبة: كالمجاعات، والحرب، وكوارث بيئية.

٢- نظرية التغير الاجتماعي:

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطهما بالتغيّر الاجتماعي الذي يمر به المجتمع من خلال خمس مراحل تاريخية تمر بها هي:

أ - مرحلة المجتمع التقليدي.

ب- مرحلة المجتمع الإنتقالي والذي يتميز بارتفاع سريع في معدلات الإنجاب ومن ثم زيادة في السكان

وبالذات الهجرة الريفيه – الحضرية.

ج- مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحله المتأخرة حيث تتقلص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ويصاحبها

تدهور في معدلات الهجرة.

د – المجتمع المتقدم الذي يتميز بتدني معدلات الإنجاب والوفاة وتدني معدلات الهجرة الريفية الحضرية

واستبدالها بالهجرة بين الحواضر أو المدن.

هـ- مستقبل المجتمع المتقدم ويتميز بتدني الهجرة وأن ما تبقى منها سيكون هجرة بين المدن أو داخلها.

٣- نظرية التنظيم الاجتماعي:

نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة، حيث يتبنى منظور "تالكوت بارسونز" ويطبقه على موضوع الهجرة فيذكر ثلاثة عناصر هي: مجتمع المنشأ، ومجتمع المقصد، والمهاجر.

الهجرة والتغير السكاني والبيئة الريفية:

كان للتغير السكاني، وخاصة عن طريق الهجرة، تأثيرا مهما على البيئة الريفية في المناطق الغابية والمناطق الجافة معا. وتتركز معظم المجموعات الجينية في العالم في هذه البيئات الريفية، وبخاصة الغابات المدارية المطرية التي يهددها النموالسكاني وغزو البشر. وبالرغم من مرور قرنين من التحضر السريع، لا يزال معظم سكان العالم يعيشون في المناطق الريفيةوسيظل معظم الناس في العالم النامي يسكنون الريف لعقدين آخرين على الأقل. ولذلك، من المهم النظر في الترابط بين النمو السكاني في

الريف والهجرة والبيئة الريفية وبخاصة فيما يتعلق بالتغيرات التي مرت بها البلدان النامية منذ عام ١٩٥٠.[1]

لقد شهد القرن العشرون انتقالا مكثفا لسكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وبالتالي، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية من ٦٦ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وبما أن عملية التمدين بدأت مبكرا في المناطق الأكثر نموا وفي أمريكا اللاتينية، فإنه بحلول عام ٢٠٠٠ كان ربع سكانها فقط يعيشون في المناطق الريفية مقابل ثلثي السكان في أفريقيا وآسيا. وبالرغم من انخفاض النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الريفية، فإن هناك زيادة كبيرة في العدد المطلق للأشخاص المقيمين في هذه المناطق، من بليونين في عام ١٩٦٠ إلى ٣.٢ بليون في عام ٢٠٠٠. وتركزت هذه الزيادة بأكملها في المناطق الأقل نموا. وحدثت زيادات ضخمة على وجه الخصوص في كل من آسيا، التي ارتفع عدد سكانها الريفيون من ١.٣ بليون نسمة في عام ١٩٦٠ إلى ٢.٣ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠، وأفريقيا، التي شهدت زيادة من ٢٢٥ مليون نسمة إلى ٤٨٧ مليون نسمة. وخلال السنوات الثلاثين القادمة، لا يُتوقع حدوث نمو فعلي في سكان الريف في العالم، كما أن النمو في المناطق الأقل نموا سيزيد أيضا بأقل من ١٠٠ مليون نسمة وسيكون معظم هذه الزيادة في أفريقيا.

وظل النمو السكاني في الريف على سرعته منذ عام ١٩٦٠ وبخاصة في أفريقيا وميلانيزيا وميكرونيزيا بنحو ٢ في المائة في السنة تقريبا. وبالرغم من النمو البطيء المتوقع في الريف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٣٠ بالنسبة لكل المناطق، إلا أن ١٠ مناطق من ٢١ منطقة في العالم لا يزال من المتوقع أن يزداد عدد سكانها في الريف، مع زيادات ضخمة في شرق أفريقيا ووسط

---

[1] **بوابة معماري الإلكترونية:**
http://www.m3mare.com/vb/showthread.php

أفريقيا وغرب أفريقيا وميلانيزيا وميكرونيزيا. ويعاني كثير من البلدان في تلك المناطق من بيئات ريفية متدهورة للغاية وصعوبات في إطعام سكانها (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ١٩٩٦، كليفر وشرايبر ١٩٩٤؛ وهيغنز وآخرون، ١٩٨٢). ويتوقع أن يكون نمو سكان الريف في جنوب وسط آسيا وغرب آسيا متواضعا، إلا أن الكثافات السكانية في الريف عالية أصلا في بلدان تلك المناطق. وأخيرا، فإن أمريكا الوسطى هي الجزء الوحيد من أمريكا اللاتينية الذي يتوقع فيه حدوث زيادة في سكان الريف. ويتركز معظم سكان الريف في العالم في عدد قليل من البلدان، مع وجود ٣٤ بلدا فقط يقطن فيها ٨٥ في المائة من سكان الريف في العالم و ٣ بلدان يقطن ريف كل منها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة (إندونيسيا والصين والهند). وبحلول عام ٢٠٣٠، ستتخطى باكستان وبنغلاديش أيضا تلك العتبة. ومع ذلك، يتوقع أن تحقق البلدان الأقل سكانا مثل أوغندا واليمن أعلى معدلات للنمو السكاني في الريف مستقبلا، أي أكثر من ٢ في المائة سنويا. وسيتجاوز النمو الريفي على الأرجح ١.٥ في المائة سنويا في إثيوبيا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المحتمل أن تواجه البلدان التي تعاني معدلات مرتفعة في نمو سكان الريف مشاكل التدهور البيئي في المناطق الريفية. ففي العقود الماضية، تضاعفت كثافة سكان الريف في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا واليمن، وارتفعت إلى أكثر من ٧٠ في المائة في باكستان وبنغلاديش وفييت نام وميانمار ونيجيريا والهند.وفي المستقبل، ستظل هناك قوتان على الأقل تدفعان في اتجاهين معاكسين وتؤديان إلى إحداث تغييرات في الأرض الصالحة للزراعة وهما، فقدان الأراضي الزراعية التي يبتلعها توسع المناطق الحضرية، واستيطان أراض حدية أخرى. وتترتب على كلا الحالتين تغييرات في خريطة الكثافة السكانية للبلدان، وهي التغييرات التي كانت تحصل عادة عن طريق الهجرة. فالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية عنصر رئيسي في زيادة عدد

سكان الحضر، وقد ساد موضوعها أدبيات السياسة العامة ومناقشاتها. بيد أن الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى تظل أكثر شيوعا في البلدان التي يعيش معظم سكانها في الريف. فمن أصل ١٣ بلدا تتوافر بشأنها بيانات عن مختلف أنماط تدفقات الهجرة(تشمل مجموعة تضم بعضا من أكبر بلدان العالم من حيث عدد السكان كالبرازيل والهند وباكستان) كانت الهجرة في ١١ بلد منها، من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى في الثمانينات، بل وحتى قبل ذلك، أكبر في أغلب الحالات، من الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية. وينبغي ألا تغيب هذه الحقيقة عن الأذهان كلما نظرنا في دور الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى إذ أن الهجرة وسيلة تكشف رد فعل السكان تجاه البيئة الريفية حيث أنهم قد يلجأون إلى الهجرةإلى منطقة ريفية أخرى هربا من بيئتهم الريفية المتدهورة، وعن طريق هذه الهجرة الداخلية يمكن أن يتسبب السكان في وقوع ضغوط على البيئات الريفية الهشة.وعند تحليل الآثار المحتمل أن تترتب في البيئة بسبب السكان، يمكن النظر في عدة مقاييس لتدهور البيئة. وينصب التركيز هنا على الأثر الناشئ عن إزالة الغابات باعتباره الأكثر إخضاعا للدراسة لأن إزالتها تصاحبه خسائر كبيرة تشمل التنوع البيولوجي وتجريف التربة والاحترار العالمي. ويمكن القول إن أسباب إزالة الغابات تعود، في عموم العالم، بنسبة ٦٠ في المائة إلى زحف المناطق الزراعية، وبنسبة ٢٠ في المائة إلى عمليات قطع الأشجار، وبنسبة ٢٠ في المائة إلى استخدام الأسر المعيشية للحطب. وفي حين تتراوح أهمية هذه العوامل الثلاثة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، يظل الدور الذي تلعبه العوامل الديمغرافية دورا هاما، فيما يعتقد، سواء فيما يتعلق بزحف المناطق الزراعية أو استخدام الحطب ويصعب تحليل الصلات القائمة فيما بين السكان والهجرة والبيئة الريفية لأن ضغط السكان وتدهور البيئة قد يكونان علة للهجرة من المواطن الأصلية وعواقب لها في المناطق المهاجر إليها. فمنذ أن ظهر الإنسان الذي يعيش على الصيد

والقطف وهو يلجأ للهجرة من مكان استنزاف طرائده إلى مكان آخر، كآلية للتوفيق بين احتياجاته والموارد التي تناسبها. ويمكن وصف العوامل التي تقتلع الإنسان من موطنه بأنها عوامل "طاردة" وهي تشمل الكوارث الطبيعية والتدهور التدريجي للبيئة بسبب أحد الأنشطة التي يزاولها الإنسان كالفيضانات الناشئة عن اجتثاث الأحراج في مناطق مستجمعات المياه، أو تدهور البيئة بسبب الممارسات التي تسيء استخدام الأراضي. وتحد الكوارث الطبيعية المفاجئة، والتدهور التدريجي للبيئة الناجم عن أنشطة الإنسان في المناطق الريفية من إنتاجية الموارد، ويحد ذلك بدوره إيرادات السكان الذين يعيشون عليها، مما يحملهم على الهجرة من موطنهم الأصلي. بيد أنه يكاد لا يوجد دليل ملموس على أثر العوامل البيئية في الهجرة ، إذ لا توجد أي بيانات تميز العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الاقتصادية التي قد تسبب الهجرة. ومع ذلك، يظل هناك اهتمام متزايد بالهجرة الناشئة عن العوامل البيئية، ولا سيما من ناحية تأثيرها على أولئك الذين يسمون باللاجئين لأسباب بيئية، أي المهاجرون الذين ترغمهم ظروف بيئية على البحث عن ملجأ مؤقت في بلد آخر (عادة ما يكون بلدا مجاورا)، وتأثيرها على "المشردين" أي أولئك الذين أرغمتهم كوارث طبيعية على الهجرة إلى مكان آخر داخل البلد نفسه. إلا أنه لم يتسن إثبات الدور الصحيح لتلك العوامل في نشوء حركات الهجرة المذكورة لأنها حركات ساهمت في نشوئها أيضا صراعات سياسية أو أهلية أو دينية أو عرقية.

وفي البلدان المتقدمة النمو، يؤدي تدهور البيئة في أغلب الحالات إلى الهجرة من المناطق الريفية. وتتسبب التغييرات البيئية أحيانا في كوارث طبيعية كما تتسبب فيها أحيانا أخرى ممارسات بشرية. ومن أمثلة الحالة الأولى، تأثير تغير المناخ (تدني نسبة هطول الأمطار) في الزراعة ومن ثم تأثيره في نشوء موجة الهجرة من السهول الكبرى في الولايات المتحدة التي

شهدتها المنطقة في الثلاثينات في حقبة "العواصف الترابية" . وباستثناء آثار خلفتها حوادث نووية وصناعية، ومقالب النفايات السامة والنفايات الصلبة وحالات خطيرة ناجمة عن تلوث الهواء أو الماء، فإن ممارسات الإنسان هي التي تؤدي غالبا إلى تدهور البيئة الريفية تدهورا يحصل على نحو تدريجي ولكنه يظل خطيرا. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك، نضوب مياه بحر الأورال الداخلي المترامي الأطراف الموجود في آسيا الوسطى إلى النصف بسبب الإفراط في سحب المياه لري حقول القطن مما تسبب في هجرة السكان إلى مناطق أخرى.

ولما كانت الهجرة الوافدة تزيد الكثافة السكانية في المناطق المهاجر إليها، فإنها قد تؤدي إلى الإضرار بالبيئة. وعلى نحو ما تقوله نظريات مالتوس وبوسوروب وغيرهما، فإن إمكانات إيجاد حيز مكاني في المناطق المهاجر إليها تحكمها الكثافة السكانية في تلك المناطق. والسؤال المهم هنا هو، هل للفقراء دور خاص في الإضرار بالبيئة؟ والحقيقة أن الفقراء عادة ما يعيشون في أراض هامشية "ضعيفة القدرات" مما يقوي احتمالات تدهورها عند استخدامها (باربييه، ١٩٩٥) كما يرغم الفقراء علىالهجرة إلى مناطق هامشية أخرى، حيث تتكرر عملية التدهور مجددا. وبهذه العملية، يساهم المهاجرون الفقراء في إزالة الأحراج، ولكن الأسباب الأصلية تعود إلى عدم حصولهم على أراض في مواطنهم. غير أنه، فيما يتعلق بإجمالي مساحة الأراضي المنتزعة من الغابات، يظل أصحاب الحيازات الزراعية التجارية الكبيرة هم المسؤولون عن الجانب الأعظم من إزالة الأحراج، إذ أنهم ينتزعون مساحات من الغابات لتحويلها إلى مراعي لمجابهة طلبات الاستهلاك العالمي.

وقد ركزت مجموعة من البحوث المتعلقة بآثار الهجرة على البيئة الريفية في البلدان النامية على المستوطنين المهاجرين ودورهم في تقليص مساحة الغابات المطرية. ويتسبب هؤلاء المستوطنون مباشرة وفي جانب كبير في إزالة الغابات المدارية رغم أن العامل غير الديمغرافي كان في الغالب العامل

الضمني الرئيسي الدافع إلى ذلك. فقد خسرت البرازيل، التي يوجد فيها ٣٥ في المائة من مجموع الغابات المطرية بالأرقام المطلقة، أكبر مساحة من الغابات المطرية في العقود الأخيرة بسبب زحف المناطق الزراعية الناشئ عن شق طريقين عابرين (الطريق ب ر – ٣٦٤ المؤدي إلى روندونيا والطريق السريع العابر للأمازون).

وكانت السياسة العامة للبلد قد عمدت إزاء ارتفاع المعدلات السكانية ونمو الأنشطة الصناعية من خلال المبادرات الضريبية وشق الطرق، إلى تشجيع التوسع غربا لاستغلال ثروات الأمازون وقد فتح ذلك متنفسا أمام المزارعين الذين ليس لديهم ما يكفي من الأراضي في المناطق الأخرى (ولا سيما منطقة شمال شرق البلد حيث ساهم الجفاف والنمو السكاني بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في تزايد الضغط السكاني على الأراضي وتفشي الفقر في المناطق الريفية)، مما ساعد في تغذيةالهجرة إلى منطقة الأمازون عندما أصبحت الطريق إليها سهلة، إلا أنه كانت هناك عوامل أكثر انتشارا التي حفزت الهجرةإلى المنطقة وهي ارتفاع معدلات التضخم، التي شجعت على المضاربة على الأراضي ومكننة الزراعة والتحول إلى زراعة فول الصويا في الجنوب مما أدى إلى الهجرة الخارجية، بعضها إلى الأمازون وقد ألغيت الحوافز الضريبية في البرازيل منذ عقد من الزمن، وأنشأت البرازيل أيضا عددا من المناطق المحمية الواسعة والمحميات المحلية، التي تحمي العديد من المناطق من إخلاء الأراضي.

وسجلت أيضا حالات للهجرة إلى أطراف الغابات المطرية أعقبها انتزاع أراض شاسعة من تلك الغابات حدثت في بلدان أخرى من بينها غواتيمالا وبنما وكوستاريكا وإكوادور والمكسيك وإندونيسيا وتايلند ونيبال والفلبين ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان. ففي غواتيمالا مثلا، أدت الهجرة إلى منطقة بيتان الشمالية إلى تجريد نصف مساحة الغابات من أشجارها في السنوات ١٩٥٠ إلى ١٩٨٥، وعلى غرار ما حصل في البرازيل، أدى ارتفاع

معدلات نمو السكان في المواطن الأصلية (مرتفعات غواتيمالا) التي تحتد فيها أوجه انعدام التكافؤ في حيازة الأراضي إلى زيادة انتزاع أراض من الغابات عبر السنين وزيادة تقسيم الحيازات بين الورثة من أولاد وأحفاد، كما أدى إلى تفشي الفقر في المناطق الريفية مما شجع، إلى جانب انعدام فرص الحصول على حيازات، على الهجرة من تلك المناطق نحو كل من مدينة غواتيمالا ومنطقة بيتان (بيلزبورو وستب، ١٩٩٧؛ سادر وآخرون، ١٩٩٧). وفي جنوب هندوراس، لعبت سياسات الحكومة دورا هاما في إقامة مراع للمواشي ومزارع للقطن وقصب السكر لأغراض زيادة الصادرات، مما أدى إلى استيلاء كبار التجار العقاريين على أراضى السفح الجيدة. وأرغمت هذه التطورات أصحاب الحيازات الصغيرة على الهجرة إلى الأراضي القريبة الواقعة في منحدرات الجبال ليقيموا عليها مزارعهم. وقد تسبب تجريد هذه المنحدرات من غطائها النباتي في انجراف التربة وتعرض أراضي السفح للفيضانات، مما زاد حدة الفقر في المناطق الريفية. أما في إكوادور، فبدأت الهجرة شرقا باتجاه الأمازون وصاحبها إزالة الأحراج الواسع النطاق في بداية السبعينات مع قيام شركات البترول بشق طرق لمد أنابيب النفط. وساعدت هذه الطرق على تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين المهاجرين جاء ثلاثة أرباعهم من منطقة المرتفعات الريفية (بيشون، ١٩٩٧، بيشون وبلسبورو، ١٩٩٩). وخلصت دراسة عن الأسر المعيشية للمستوطنين المهاجرين شملت فترة زمنية طويلة وأجريت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩، أن الكثير من حيازات الأراضي في منطقة الأمازون قسمت إلى حيازات أصغر، وأن عدد المستوطنين يتضاعف كل تسع سنوات تقريبا مما سيرفع نسبة مساحة الأراضي المنتزعة من الغابات في الأصل من ٤٦ إلى ٥٧ في المائة (بان وبلسبورو، ٢٠٠٠؛ ميرفي، ٢٠٠٠). وثمة نتائج مماثلة في القارات الأخرى. فإندونيسيا ، وهي رابع أكبر بلد من حيث عدد السكان وثالث أكبر بلد من حيث مساحة الغابات الاستوائية، تمثل ثاني أعلى خسائر سنوية في الثروات الحرجية. ويتسبب

المستوطنون المهاجرون في جانب من هذه الخسائر (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٧٧). وأدى برنامج الهجرة العابرة الذي ترعاه الحكومة بهدف الحد من الكثافة السكانية في جاوه وبالي، وحركة المهاجرين العفوية، إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحرجية مما تسبب في إزالة الغابات. وفي تايلند، اجتثت الأحراج على نطاق واسع في شمال البلد على أيدي المستوطنين المهاجرين (بناياتو وسونغسوان، ١٩٩٧)؛ وفي منطقة الهضاب الجنوبية في نيبال استقر المستوطنون بعد حملة ناجحة للقضاء على الملاريا استخدمت فيها مادة الدي دي تي، مما أدى إلى اقتطاع مساحات من الغابات (شرستا، ١٩٩٠). وفي الفلبين، جرت عملية مماثلة لما جرى في هندوراس حيث لم تنفك أراضي السفح تقع في أيادي أصحاب الحيازات الكبيرة المخصصة للمحاصيل النقدية كقصب السكر وعلف المواشي، بحيث لم يعد بإمكان سكان الريف المتزايدين العثور على أراض جديدة سوى بالانتقال إلى مناطق جبلية أشد انحدارا؛ لكن عندما اجتثت الأحراج لاقتطاع مساحات للزراعة زاد انجراف التربة وزادت الفيضانات (كروز، ١٩٩٧). وتعزى زيادة تواتر الفيضانات في بنغلاديش في جانب منها إلى اجتثاث الأحراج على نطاق واسع في مناطق مستجمعات المياه في الهند ونيبال.

وللهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى دور بارز أيضا في الصلات القائمة بين البيئة والهجرة في أفريقيا. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، نشأ عن انتشار المحاصيل النقدية (ولا سيما البن والقطن) بتشجيع من السياسات الحكومية، هجرة كبيرة انتقل فيها المهاجرون من مناطق ريفية إلى مناطق ريفية أخرى صوب منطقة سهول أوسانغو، فجردوها من غطائها النباتي. وارتفع عدد سكان هذه السهول إلى خمسة أضعاف في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٨، كما تضاعف عدد رؤوس الماشية. بيد أن تدهور البيئة كان يعود في جانب منه إلى انعدام ضمانات حيازة الأرض وانعدام المؤسسات الاجتماعية

التي تنظم الحصول على الموارد واستغلالها (شارنلي، ١٩٩٧). وفي نيجيريا، هاجر أفراد قبيلة الكويفار من مرتفعات جاوس لا بسبب أي ضغط سكاني على منطقتهم وإنما استجابة لفرص متزايدة أصبح السوق يطرحها ، فتركوا سهول بينيو الخصبة وتحولوا من مزارعين، ينتقلون من زراعة مساحة من الغابة تجرد مؤقتا من غطائها النباتي إلى مساحة أخرى، إلى فلاحين دائمين متفرغين لفلاحة مزارع أسرية في مناطق انتزعت من الغابة.

الهجرة وأثرها في توزيع السكان:

لهجرة ظاهرة سكانية لها دلالاتها وإبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية المختلفة وهي إحدى الحقائق للحياة البشرية وتمثل جانباً من جوانب السلوك البشري منذ نشاة الإنسان وتعد عاملاً هاماً من عوامل المواءمة بين الإنسان وموارد الثروة التي تحيط به فإذا شحت الثروة أو نضبت فإن الإنسان يهاجر إلى منطقة أخرى حيث العيش الأفضل وعلى هذا الأساس انتشر الإنسان في جميع أنحاء المعمورة وانتشرت معه الحضارات القديمة وتنوعت الثقافات واختلفت وحدث التباين وعدم المساواة بين المجموعات البشرية .

كما أن الهجرة تعمل على تشكيل المجتمع وإعادة تشكيله باستمرار حيث تؤدي إلى توزيع السكان وتغير التركيب الاجتماعي للمجتمع وللأسرة المعيشية ،وقد عرف دليل السكان الهجرة أنها حركة السكان وبصورة أدق هي الحركة عبر حدود معينة لغرض الإقامة وتعتبر الهجرة إلى جانب الخصوبة والوفاة عنصراً من عناصر تغير السكان ، وقد أثرت الهجرة (داخلية أو خارجية) على التوزيع السكاني في اليمن لان الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع الواحد في اليمن مقارنة ببقية أجزاء الجزيرة دفعت اليمنيين منذ قديم الزمان إلى ترك المكان والهجرة بحثاً عن فرص للعيش الأفضل وتحسين أحوالهم المعيشية

بالإضافة إلى أن النمو السكاني السنوي المطرد دون إحداث نمو اقتصادي حقيقي يتماشى هذه الزيادة السكانية السنوية مما قلل من فرض العمل لان تفادي أي تأثير للضغوط السكانية على جوانب الحياة المختلفة لا يحدث عن طريق كبح النمو السكاني فقط وإنما عن طريق إيجاد فرص عمل منتجة تستوعب الزيادة السكانية المتجددة ،أزيادة النمو السكاني في السنوات الأخيرة ظاهرة ملموسة ، ولكن ليست هي مصدر مشكلة الهجرة الخارجية اليمنية فقط وإنما هناك العديد من العوامل لظاهرة الهجرة الخارجية بجانب الزيادة المطردة لنمو السكان تتمثل في عدم مشاركة جانب كبير من السكان في النشاط الاقتصادي والإنتاجي كما أن هناك نسبة كبيرة من السكان الذين يعملون في النشاط الاقتصادي يعملون في مجالات لا يتولد منها فائض اقتصادي وكذا عجز القطاعات الإنتاجية الحالية عن توفير فرص عمل كافية تتناسب مع الزيادة السكانية الحالية .

وقد وقف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على ظاهرة الهجرة الداخلية وأكد ضرورة ايلاء اهتمام كبير خصوصاً للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ورأي المؤتمر انه لابد من اتخاذ سياسات التوزيع السكاني الفعالة وان تراعى الآثار الإستراتيجية الإنمائية على التوزيع السكاني مع احترام حق الأفراد في العيش والعمل في المجتمع المحلي الذي يقع عليه اختيارهم ، كما رأى المؤتمر ضرورة تشجيع التوزيع المكاني السكاني الأكثر توازناً عن طريق العمل وبشكل متكامل عن طريق تعزيز التنمية المنصفة والمستدامة وكذا تحدي دورها للعوامل الرئيسية المختلفة المؤدية إلى تدفقات الهجرة الداخلية صوب المدن الرئيسية والثانوية وعلى الحكومات أن تجري تقييماً على أساس منظم للكيفية التي يتأثر بها التوزيع السكاني والهجرة الداخلية الدائمة والمؤقتة ، ومن هذا المنطلق نرى بأن معدلات النمو السكاني في عواصم المحافظات يوحي بمدى تأثير الهجرة الداخلية على معدلات النمو في عواصم المحافظات

وهي تتعاظم من سنه أخرى وسجلت ارتفاعا كبيراً في المعدل السنوي مسببة بذلك العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لعواصم المحافظات .

رؤية مستقبلية

الأمل في القضاء علي ظاهرة الهجرة غير المنظمة سيكون ضعيفا إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها. إن اتخاذ خطوات للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية، بما يقلل الفجوة التنموية بين دول طرفي الشراكة الأورو – متوسطية هي السبيل الوحيد للتعاطي المجدي مع المشكلة. ومن ثم فإنه يتعين علي الإتحاد الأوروبي أن ينهج استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب، عبر الدعم المالي والتقني من أجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة للشباب في هذه الدول.
وفى هذا السياق فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين التشريعات الخاصة بحقوق العمال، بحيث تكون أكثر اتساقا مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي ينبغي أن تكون عنصرا رئيسيا في المناقشات حول مسألة الهجرة، كما ينبغي تضمينها في الاستراتيجيات الموضوعة من أجل إدارة مسألة الهجرة.
كما ينبغي التعامل مع هؤلاء المهاجرين على أساس من المساواة بينهم وبين العمالة الوطنية. بمعنى أنه يحق للعمال المهاجرين التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية الواردة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وغيرها، من المواثيق الدولية مع التركيز على عدد من الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.
ومن المؤكد أن حسن إدارة الهجرة تتطلب فتح الأبواب وتكاتف الجهود على المستوى الدولي، وأن تعمل كل دولة أوروبية على " إدماج " القادمين في

مجتمعاتهم الجديدة. ولن تتمكن أوروبا من ضمان إثراء مجتمعاتها المضيفة، أكثر من زعزعة استقرارها، إلا من خلال إستراتيجية بعيدة النظر لإدماج وتفهم الخلفيات الثقافية للمهاجرين.

فإذا كانت دول الاستقبال تبقي المهاجرين في حالة حرمان وتهميش كاملين وإقصاء ثقافي واجتماعي، وفي عزلة نفسية، وحالة ضنك اقتصادي، فإنّ مثل هذه الأوضاع يمكن أن يساعد علي ظهور أشياء مكروهة ويترتب عليها مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة. فليس من المحبذ بالمرة استعمال كلمات مثل " مكافحة الهجرة "، و " التصدي للهجرة "، بل يمكن الحديث عن التحكم في الهجرة وتنظيم الهجرة، لذلك يجب تسوية الوضعية القانونية لكل الأشخاص الذين تكبدوا الصعاب ومشاق الوصول إلي الضفة الشمالية للمتوسط وحصلوا هناك علي فرص عمل.

وعلى جانب آخر، لابد من توفير الموارد لتحقيق استراتيجيات الحد من الفقر، وإنجاز التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمار المباشر في دول جنوب وشرق المتوسط.

وهكذا، يعتبر منهج التعامل مع تحديات الهجرة من أكبر الاختبارات الماثلة أمام الإتحاد الأوروبي الموسع خلال الأعوام والعقود القادمة. ففي حال تمكنت المجتمعات الأوروبية من التعاطي مع هذا التحدي بإيجابية، فإن الهجرة سوف تثري هذه المجتمعات وتزيدها قوة. أما إذا ما فشلت في ذلك، فالنتيجة ستكون انخفاض المستويات المعيشية والانقسام الاجتماعي.

ويمكن القول إن المقاربات المحكومة بالهاجس الأمني والتي أكدت الممارسة الميدانية عقمها وعجزها، ينبغي أن تتراجع لتفتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية، تعتمد الأخذ بالعدالة الاجتماعية ضمن أهدافها وممارساتها، بالشكل الذي يتيح اندماجا حقيقيا لهؤلاء المهاجرين، ويسهم في تدبير اختلافاتهم العقائدية والثقافية، ويوفر لهم الشروط الموضوعية والضمانات اللازمة لتوفير عيش كريم، أسوة بباقي المواطنين الأوروبيين.

إن الأمر يتعلق بإشكالية ذات أبعاد متعددة، وبأصول مختلفة وتعبيرات وبميزات متنوعة إذا تم التحكم فيها، لكونها تستجيب لحاجيات موضوعية، ففي الشمال حيث تتجسد الحاجة بشكل جلي إلى اليد العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المؤهلة، وفي الجنوب حيث يغادر الآلاف من الشباب، لأسباب سوسيو اقتصادية (مستوى التنمية) وسياسية (النزاعات الأهلية والأنظمة الديكتاتورية)، في اتجاه الشمال الذي يستهويهم بشكل قوي. ويبرز الطابع المأساوي لهذه الإشكالية في مجال الأمن الإنساني والاستقرار، واضعين فى الاعتبار التزايد المتنامي لشبكات المافيا.

وهكذا، فبالرغم من أن لكل دولة نهجا خاصا في التعامل مع قضية الهجرة وفقا لخصوصيتها وثقافتها، فإنه لا ينبغي لأحد أن يغفل المساهمة العظيمة التي قدمها ملايين المهاجرين للمجتمعات الأوروبية الحديثة، بل إلى كل المجتمعات في كافة أرجاء المعمورة. وقد أصبح الكثير منهم قادة في الميادين الحكومية، وفي العلوم، والمؤسسات الأكاديمية، والرياضة والفنون.

إن إشكاليات الهجرة لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء من أجل إصلاحات جذرية وعميقة للأنظمة السياسية القائمة بالدول المصدرة للهجرة، وبرسم سياسة تنموية قادرة على إعادة الأمل وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد على البقاء والتشبث بالموطن الأصلي. وفي انتظار أن يتحقق ذلك يتعين دوما أن نتذكر بأن الهجرة كانت على مدى التاريخ كله، عنصر مثاقفة وإثراء متبادل، ورافدا للوفاق بين الثقافات. إنها حركات بشرية بحمولات إنسانية وثقافية، وذلك دعامة للشراكة وللتقدم والتقارب.

أما في مصر فإن الخسائر المادية التي يتكبدها المهاجر وأسرته لا تقارن بالانتهاكات التي يتعرض لها خاصة أن المهاجر قد يتعرض للاعتقال والحبس والترحيل بل والموت ، كما أنها تمثل إساءة لسمعة الحكومات وصانعي السياسات حيث يتحول البحث عن عمل إلى مقبرة تلتهم الشباب سواء كان من خلال غرقهم في البحر المتوسط أو القبض عليهم على حدود الدول الأوربية التي يقصدونها،

وعندما يصل عدد هؤلاء الشباب المصري ما بين الموتى غرقا أو المقبوض عليهم حوالي ٥٠٠ ألف شاب مصري تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٤٠ عاما خلال الخمس سنوات الأخيرة. فإننا نكون أمام مشكلة كبرى يجب البحث لها عن حلول.
وعلي منظمات المجتمع المدني ولاسيما الحقوقية أن ترصد بشكل دائم ومستمر كل الانتهاكات الحقوقية التي تحدث بشأن المهاجرين غير المنظمين وترفعها إلى لجان مراقبة هذه الاتفاقيات الدولية لوقف إساءة معاملة وتعذيب المهاجرين، والعمل على حل مشكلاتهم، وعلاج أسباب هذه المشكلة بالأساس، وتعديل القوانين بما يتلاءم مع حقوق المهاجرين الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية.
ويمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية أيضا ببعض الأنشطة ضمن حملة تشارك فيها المنظمات الريفية لتحقيق هذه الأهداف خاصة أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تلعب دوراً في تغيير المجتمع الريفي للأفضل، ونحن نعتقد أن توعية وتأهيل الشباب للسفر القانوني وتوفير فرص العمل اللائقة في الريف، وتدريب منظمات المجتمع المدني لتقوم بتبني برامج متعلقة بتحسين حالة حقوق الإنسان، كما أن تطوير الإطار القانوني المصري لتجريم الاتجار في البشر والذي تقوم به عصابات منتشرة في الريف المصري لتسفير الشباب واستغلال تدهور أوضاع حقوق الإنسان، بما يضمن مراعاة وكفالة الحقوق الإنسانية للمهاجرين كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، وعقاب المتسببين في انتشار هذه الظاهرة بالإضافة إلى ضرورة تعاون كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك حكومات الإتحاد الأوروبي في تأهيل الشباب للسفر بشكل قانوني، وعمل مشروعات لتشغيلهم وكفالة حقوق المهاجرين.
إن إصدار كتيبات للتعريف بالمشكلة وجوانبها وكيفية حلولها، وتدريب الإعلاميين على التناول الإنساني للظاهرة لمعالجة كافة جوانبها، يمكن أن يساهم في نجاح التوعية بهذه الظاهرة وخطورتها على المجتمع بما يضمن تقدمه للأفضل، وكفالة حقوق المهاجرين.

ويرى مركز الأرض لحقوق الإنسان أن حلول مثل هذه المشكلات لابد أن يأتي في ظل سياسات بديلة تقوم بالقضاء الفعلي على الفقر، وتحسين أوضاع المجتمع والخدمات العامة بتوفير فرص العمل اللائقة، وأمن حيازة الأرض والسكن وتحسين أوضاع حقوق الإنسان.

لذا فإن مركز الأرض يطالب الحكومة وبالتحديد وزارة القوى العاملة والهجرة بإعداد خطة إستراتيجية ثلاثية الأبعاد أمنية وقانونية وإعلامية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المنظمة، ووقف نزيف ضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية، وتتلخص أهم عناصر هذه الإستراتيجية فى النقاط التالية:

١- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير منظمة بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

٢- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار فإنه ينبغي على وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر توقيع اتفاقيات مع الدول الأوروبية لتنظيم الهجرة بعيدًا عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أي ضمانات لحقوقهم.

٣- تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية إعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبي، من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

٤- ضرورة التعاون المشترك بين وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الإعلام المصرية لتنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب المصري بمخاطر الهجرة غير المنظمة بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير المنظمة، وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب المصري لفرص الهجرة،

وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة، وكذلك ضرورة توفير قاعدة معلوماتية عن أعداد المصريين المهاجرين بطرق غير منظمة، وتزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.

٥- ضرورة قيام الحكومة بتوفير نقص احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، والتي تعد أيضا أبسط حقوقهم في الحياة وكفلته لهم كافة الحقوق والمواثيق الإنسانية، وكذلك القطاع الخاص عليه دور رئيسي بتوسيع الاستثمار داخل مصر بدلا من الاستثمار خارجها.

ولعل ما قام به مركز الأرض لحقوق الإنسان من خطوات حثيثة، أملا فى تحسين وضع ضحايا ظاهرة الهجرة غير المنظمة، يمكن أن يكون دافعا لعديد من منظمات المجتمع المدنى التى تتبنى الدفاع عن شباب مصر المظلوميين جراء كونهم ضحايا لسياسات حكومية فاشلة، وفى نفس الوقت وقوعهم فريسة سهلة، وصيدا ثمين لعصابات تهريب وتجارة البشر عبر وسائل وأدوات منافية تماما لمراعاة أدنى حقوق الإنسان، وكان من بين الخطوات التى اتخذها مركز الأرض ما يلى:

- تشكيل لجنة قانونية من المحامين تتولى الدفاع عن المعتقلين، وحضور جلساتهم وتقديم البلاغات للنائب العام للتحقيق في جرائم تعذيبهم، مع مطالبة لجنة الحريات بنقابة المحامين بتشكيل لجنة للدفاع عن المعتقلين وأهاليهم ووقف القبض العشوائي عليهم.
- تنظيم وقفة احتجاجية للتنديد بالتعسف الذي تمارسه السلطات تجاه المهاجرين وأقاربهم والإفراج عن المعتقلين ومحاكمتهم أمام القاضي الطبيعي والالتزام بنصوص وأحكام القانون.
- النشر بوسائل الإعلام المختلفة لفضح الممارسات الأمنية ضد المهاجرين وأهاليهم، ووقف تطبيق قانون الطوارئ على الضحايا، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في القرى الساحلية المطلة على شواطئ البحر المتوسط.

- مطالبـة أعضـاء مجلسـي الشـعب والشـورى بتقـديم اسـتجوابات وطلبـات إحاطـة لسرعة الإفراج عن المعتقلين مـن المهاجرين أو أهـاليهم، ووقـف القبض العشوائي عليهم ومعاقبة المسئولين عن مخالفة القانون.
- مطالبة المجلس القومي للمرأة والطفولة لحقوق الإنسان ومكاتب الشكاوى الحكومية المختصة بالتدخل، لوقف القبض العشوائي والتعذيب والاعتقال ضد المهاجرين وأهاليهم من النساء والأطفال أو المشتبه فيهم فـي بعض القرى الساحلية والإفراج عن المحتجزين بدون وجه حق.
- تبنـى حملـة تشـهير واسـعة تقـوم بهـا منظمـات حقـوق الإنسـان لمعاقبـة المسئولين والفاسدين والوسطاء والذين يتاجرون في شبابنا، والعمل على معالجـة أسـباب ظـاهرة الهجـرة غيـر المنظمـة مـن النـواحي الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- تشـكيل لجنـة مـن الأهـالى والمحـامين لعقـد اجتمـاع دورى لتنفيـذ تلـك الأنشطة، ومتابعة ما يستجد.